جامعةالسودان للعلوم والتكنولوجيا

كليةالدراسات العلياوالبحث العلمي

سياسة التحرير الإقتصادي وأثرها في الميزان التجاري السوداني 1993-2012

Impact of Economic Liberalization Policy on Sudanese Trade Balance

(1993-2012 م)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد(التمويل)

إعداد:
خالد الحبيب التجاني عبدالرحمن

إشراف
د. يوسف الفكي عبد الكريم

نوفمبر 2014م

الاستهـــلال

ٹ ڑ
ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ
ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ
صدق

الله العظيم

(سورة العلق الآية (1-4

الإهــداء

إلي من غرست في نفسي حب العلم والمعرفة والدتي .. متعها الله بالصحة والعافية .

إلي من كان سنداً وعضداً لي دائماًوالدي العزيز....متعه الله بالصحة والعافية.

إلي أساتذتي وزملائي وأصدقائي الذين ساعدوني علي إنجاز هذه الدراسة.

إلي أخي العزيز فيصل .

إلي أخواتي العزيزات

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي .

الشكر والتقـدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .. بعد أن وفقني الله بإكمال هذه الدراسة ، يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي أتاحت لي فرصة الدراسة وأسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة السودان ،والعاملين بمكتبة جامعة النيلين ، وأسرة مكتبة البنك المركزي ..

كما أتقدم بالشكر والإحترام إلي أستاذي الفاضل الدكتور / يوسف الفكي عبد الكريم ، الذي تشرفت أن أكون واحداً ممن تعلموا علي يديه ، فكان نِعم الأستاذ وخير موجه ، وكان مثالاً للعلماء المتواضعين في توجيهاته وتشجيعه المتواصلة .

عاطر الشكر والثناء للأخوة / محمد صلاح ، محمد عبد القادر ، عبدالله عيسي ،لما قدموه لنا من مساعدة.

كمـا لا يفـوتني أن اتـوجه بالشـكر والتقـدير إلـي د. أهازيـج عبـد اللطيف .

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع زملائي بكليـة الدراسـات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وأخص بالشكر زملائـي بقسم الاقتصاد، وإلى جميع الزملاء عامة.

وجزا الله خيراً كل من كان له دور من قريب أو من بعيد في إتمام هذهالدراسة وكل من قدم لي مساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية .فشكراً لهم جميعاً.

المستخلص

تنـاولت الدراسـه أثـر سياسـة التحريـر الإقتصـادي علـى الميـزان التجاري وكذلك دراسة أثر التغيرات التي تحدث في سعر الصـرف الرسـمي والمـوازي والناتـج المحلـي الإجمـالي علـي الميـزان التجاري .في الفترة (1993-2012م)

بحثت الدراسه المشكلة الاتيه:

أثر سياسة التحرير الإقتصادي على الميزان التجـاري، وأثـر التغيـر في سعر الصـرف الرسـمي والمـوازي والناتـج المحلـي الإجمـالي

على الميزان التجاري ،وإستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلـي وتقارير البنك المركزي لجمع البيانات .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري ، وكذلك توجد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية موجبـة بيـن الناتـج المحلـي الإجمـالي والميزان التجاري.

وتمثلت أهـم التوصـيات فـي : وجـوب مراقبـة الأسـعار بصـورة لا تتعارض مع سياسة التحرير الإقتصادي.

Abstract

The study investigates the effect of the economic Liberalization policy on the trade balance from 1993-2012. It also searches the effect of changes that happen on the exchange rate the formal and the parallel on the gross domestic product and on the trade balance.

The research studied the effect of the economic Liberalization policy on the trade balance and the effect of change in the formal and parallel exchange rate as well as the gross national product on the trade balance.

The researcher used the report of the central bank to find out the data of the study, the study found the following results: There is positive relation between the formal exchange rate and the trade balance and there is a positive relation between the total domestic production and the trade balance. The researcher recommends the importance of controlling the prices in a way that doesn't affect the economical Liberalization policy.

الفهرست

الصفحة	الموضـوعات	الرقم
	البسملة	
أ	الإستهلال	أ
ب	الإهداء	ب
ج	الشكر والتقدير	ج

د	مستخلص الدراسة	د
ه	Abstract	هـ
و	فهرس الموضوعات	و- ز
ز	فهرس الجداول	ح
ح	فهرس الملاحق	ط
	الفصل الأول: المقدمة	
1	المبحث الأول : الإطار العام للدراسة	1-5
2	المبحث الثاني : الدراسات السابقة	6-9
	الفصل الثاني : الإطار النظري	
3	المبحث الأول :الميزان التجاري (المفهوم ، أسباب الإختلال والمعالجة فيه	11-17
4	المبحث الثاني : سياسة التحرير (مفهوم ، أهداف)	18-19
5	المبحث الثالث :أدوات سياسة التحرير الإقتصادي المطلب الأول: الخصخصة (المفهوم ، الإيجابيات والسلبيات)	20-23
6	المطلب الثاني :سعر الصرف (المفهوم ، الأنواع)	32-92
7	المطلب الثالث :الناتج المحلي الإجمالي ((المفهوم-الأهمية	29-34
	الفصل الثالث: سياسة التحرير الإقتصادي عالمياً	
8	المبحث الأول : سياسة التحرير الإقتصادي في كوريا الجنوبية	39-36
9	المبحث الثاني : سياسة التحرير الإقتصادي في مصر	39-42
	الفصل الرابع: سياسة التحرير الإقتصادي في السودان	
10	المبحث الأول : سياسة التحرير الإقتصادي في السودان	44-45
11	المبحث الثاني : أهداف سياسة التحرير الإقتصادي في السودان	45-48
12	المبحث الثالث: معوقات سياسة التحرير الإقتصادي في السودان	49-48
12	المبحث الرابع : المعالجات الإجتماعية بعد تطبيق سياسة	49-54

	التحرير الإقتصادي في السودان	

	الفصل الخامس :الدراسة التطبيقية	
14	**المبحث الأول : وضع الميزان التجاري**	**56-60**
15	**المبحث الثاني : وضع سعر الصرف الرسمي والموازي**	**61-65**
16	**المبحث الثالث:وضع الناتج المحلي الإجمالي**	**66**
17	**المبحث الرابع : تقدير النموذج**	**67-77**
18	**النتائج**	**78**
19	**التوصيات**	**78**
20	**قائمة المراجع والمصادر**	**79-80**
21	**الملاحق**	**81-83**

الجداول

الرقم	**عنوان الجدول**	**الصفحة**
1	أداء الميزان التجاري في الفترة (1993-م 2012)	60
2	سعر الصرف الرسمي والموازي في الفترة(1993-2012م)	62
3	وضع الناتج المحلي الإجمالي (1993-2012م)	66
4	تقدير الدالة الخطية للميزان التجاري بسعر الصرف الرسمي والناتج المحلي الإجمالي	71
5	تقدير الدالة الخطية للميزان التجاري بسعر	73

	الصرف الموازي والناتج المحلي الإجمالي	

الملاحق

الملحق	الصفحة
بيانات الدراسة	81
تحليل الميزان التجاري بسعر الصرف الرسمي والناتج المحلي الإجمالي	82
تحليل الميزان التجاري بسعر الصرف الموازي والناتج المحلي الإجمالي	83

الفصل الأول:المقدمة

. المبحث الاول: الإطار العام للدراسة

.المبحث الثاني : الدراسات السابقه

الفصل الأول
المقدمة

(1-1)الإطار العام للدراسة:

شهدت نهاية الألفية الثانية ومطلع الالفية الثالثة إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق استهدفت زيادة معدلات النمو الاقتصـادي وإحـداث توازن في الموازنات العامة وموازين المدفوعات من خلال تطـبيق سياسات التكييف والاصلاح الهيكلي التي جذبت اهتمام الكـثير مـن الحكومات و المفكرين في دول العالم الثالث سواء كـان بالاختيـار الطوعي او عبر فرض وإملاء هذه السياسات بواسطة المؤسسات الدولية التي تتبنـي وترعـى تطبيقهـا. ويقصـد بـالتحرير الاقتصـادي

بصورة عامة تحرير الانظمة السعرية وتمكينها في عكس التكلفة الاقتصادية وسيادة قوى العرض والطلب كآلية ملائمة لتحريك وتوزيع الموارد على الاستخداماتٍ المختلفة بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك يشمل التحرير الاقتصادي إلقاء القيود على الاستثمار (محلي، اجنبي) وذلكٍ بتهيئة بيئة استثمارية ومناخ ملائم للقطاع الخاص، ويشمل أيضاً أنظمة الخصخصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بجانب تحرير معاملات النقد الاجنبي وإنشاء الاسواق المالية.

ظل الاقتصاد السوداني يعاني تدهوراً مستمراً منذ نهاية السبعينات نتيجة للإختلالات الهيكلية والاخفاقات في سياسات وبرامج إدارة الاقتصاد إلا في بعض الفترات التي تحقق فيها فائض في الميزان التجاري والتي ترتبط بنجاح بعض المواسم الزراعية خاصة في بداية تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي .

إن تطبيق سياسة التحرير كان لها أثر واضح على بعض المؤشرات الكلية في الدول التي انتهجتها، خاصة الدول النامية، والسودان كإحدى هذه الدول إنتهج هذه السياسة كبرنامج للإصلاح الهيكلي في الاقتصاد مما كان له الأثر الواضح على الميزان التجاري .

هذا البحث يسعي للتعرف على إنعكاسات سياسة التحرير (الاقتصادي على الميزان التجاري السوداني خلال(1993_2012م

مشكلة البحث(2-1)

إن سياسة التحرير الاقتصادي كإحدى أدوات الفكر الرأسمالي التي تم انتهاجها بشكل واسع في كثير من الدول النامية باعتبارها النموذج الامثل لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية أدت إلى تحقيق نتائج متباينه بين الدول التي انتهجت هذه السياسة وأدى ذلك إلى إحداث تغيرات ملحوظة في المؤشرات الكلية للإقتصاد السوداني خاصة أن الإقتصاد السوداني مر بمراحل كثيرة وتعرض لكثير من الازمات خلال فترة الدراسة(تغيرات أسعارالصرف،الازمة المالية العالمية،دخول البترول،وأيضا خروجه في 2011) وتهدف الدراسة إلى معرفة وضع الميزان التجاري بعد تطبيق سياسة التحرير وبإستعراض البيانات وجدنا أن الميزان التجاري يعاني من عجز مزمن في أغلب سنوات الدراسة ويمكن صياغة مشكلة البحث في:

1. ما السبب في عجز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة؟

مر الإقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة بتقلبات كثيرة(مرحلة.2 ما قبل البترول،مرحلة البترول،مرحلة ما بعد البترول) ماهو أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة؟.

(1-3) أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال ندرة الدراسات السابقة بالتحديد في مجال أثر سياسة التحرير الإقتصادي على الميزان التجاري في فترة الدراسة خاصة أن هذه الفترة شهدت كثير من التغيرات والتحولات في سياسات وبرامج الاقتصاد السوداني.

(1-4) أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الميزان التجاري من خلال:

- تأثيرات سياسة التحرير الاقتصادي على وضع الميزان التجاري.
- توضيح أثرسعر الصرف علي الميزان التجاري في ظل سياسة التحرير الإقتصادي.

(1-5) فروض البحث:

1. سياسة التحرير الاقتصادي اثرت إيجاباً على الميزان التجاري في بعض السنوات خلال فترة الدراسة .
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين سعر الصرف وتخفيض العجز في الميزان التجاري.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض العجز في الميزان التجاري.

(1-6) منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث سيتم الإعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي المستند على بيانات تم الحصول عليها مباشرة من المراجع والتقارير الحكومية المتعلقة بموضوع الدراسة ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها، وأيضآ وضع نموذج للميزان التجاري لتحليل أثر سياسة التحرير الإقتصادي علية .

(1-7) مصادر وأدوات جمع المعلومات:

سيتم إستخدام البيانات الثانوية:

- (المراجع(الكتب
- (التقارير المالية والإحصائية(وزارة المالية
- (التقارير السنوية(بنك السودان المركزي

النموذج:

$$Tb=B_0+B_1EX+B_2GDP+Ui$$

الميزان التجاري (TB) متغير تابع.
سعر الصرف الرسمي(EX) متغير مستقل.
الناتج المحلي الإجمالي(GDP) متغير مستقل.
Ui = المتغير العشوائي.

أو

$TB=B_0+B_1EQ+B_2GDP+Ui$

حيث أن:

الميزان التجاريTB)) متغير تابع .
سعر الصرف الموازي(EQ) متغير مستقل.
الناتج المحلي الإجمالي(GDP) متغير مستقل .
Ui= المتغير العشوائي.

(1-8)حدود البحث:-

الحـدود الزمنيـة: دراسـة أثرسياسـة التحريـر الاقتصـادي علـى الميزان التجاري الفترة من 1993-2012م.
الحدود المكانية: جمهورية السودان.

(1-9)هيكل البحث:

يتناول البحث أثر سياسة التحرير الاقتصـادي وأثرهـا علـى الميزان التجاري السوداني خلال الفترة 1993–2012م.
ويتكـون البحـث مـن أربعـة فصـول يتمثـل الفصـل الأول:المقدمـة والفصل الثاني: الإطار النظري والفصـل الثـالث: سياسـة التحريـر الإقتصادي عالميا.والفصل الرابع :.سياسة التحرير الإقتصـادي فـي السودان والفصل الخامس الدراسة التطبيقية.

(1-10)الدراسات السابقة:

1. دراسة زين العابدين عبدالله الخروي بعنوان أثر العولمة في الاقتصاد السوداني في ظل سياسة التحرير الاقتصادي.[1]

تناول هذا البحث موضوع أثر العولمة على الاقتصاد السوداني في ظل سياسة التحرير الاقتصادي وقد حاول تناول المشكلات والمتمثلة في أنه كيف يستطيع السودان في ظل سياسة التحرير الاقتصادي مواجهة العولمة وكيف تستطيع الصادرات السودانية المتاحة من المنافسة عالمياً. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية العولمة كظاهرة اقتصادية فرضت وجودها على اقتصاديات العالم وتدير آثارها المتوقعة على الاقتصاد السوداني وتحديد التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد السوداني .

تمثلت فرضيات هذه الدراسة في أنه كلما كانت الصادرات السودانية ذات ميزة نسبية استطاعت المنافسة عالمياً وكلما كانت سياسة التحرير الاقتصادي مرنه كلما أدت إلى تقدم الاقتصاد.

تناول البحث مفهوم العولمة وماهيتها وتطورها واهدافها وأهميتها ومظاهرها وملامحها ونشأتها وأثرها على الاقتصاديات الوطنية.

كذلك تناولت الدراسة اتجاهات العولمة من الاقتصاد العالمي ونشأت وتطور إقتصاديات العالم وأساليب المؤسسات الدولية الاقتصادية، إحتوي البحث دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوداني.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تدني العائد من الصادرات غير البترولية وعدم استقرار سعر الصرف لهما أثار سلبية على التنمية، وخرجت بتوصيات تمثلت في رفع مستوى الكفاءة الانتاجية وتعزيز القدرات التنافسية و الزيادة في انتاج السلع ذات الميزة النسبية والمواصلة في سن القوانين واللوائح المرنه وإزالت العوائق التي تقف أمام سياسة التحرير الاقتصادي والمشاركة في التكتلات الاقتصادية

2. دراسة عبدالله أحمد عبدالله أبوبكر بعنوان الرسالة أثر سياسة التحرير الاقتصادي في معدلات التضخم في الفترة 1980-2010م.[2]

---

(1)[1] زين العابدين عبدالله الخروي أثر العولمة في الإقتصاد السوداني في ظل سياسة التحرير الإقتصادي رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان 2007

(2)[2] عبدالله أحمد عبدالله أبكر أثر سياسة التحرير الإقتصادي في معدلات التضخم (1980-2010) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان 2010

تناولت الدراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي في السودان في الفترة 1980-2010م مع التركيز على أثر هذه السياسة على معـدلات التضـخم فـي فـترة الدراسـة بإعتبـاره مـن أهـم الآثـار الاقتصادية المتوقعة والتي قد تحدث نتيجة لتنفيـذ هـذه السياسـة، توصل البحث إلى أن سياسة التحرير الاقتصادي لعبـت دوراً مهمـاً فـي ارتفـاع معـدلات التضـخم خلال فـترة الدراسـة، إذ إرتفعـت معدلات التضخم بصورة ملحوظة خاصة في بداية تطبيق السياسـة ثم بدأ الاقتصاد بالتكييف في الآونه الاخيرة.

وتم بناء نموذج قياسي للاستفادة منه في التنبؤ بمعـدلات التضـخم في المستقبل . ومن أهم التوصيات العمل على خفـض معـدلات التضخم عن طريـق السياسـات النقديـة والماليـة والاسـتفادة مـن الاسـتثمارات الاجنبيـة والمحليـة فـي زيـادة الانتـاج وتهيئـة المنـاخ المناسب والجاذب للإستثمار في السودان.

4. **دراسة مأمون محمد سيد أحمـد الفكـي بعنـوان سـعر الصرف وأثره علي ميزان المـدفوعات بالإشـارة إلـي حالة السودان (1996-2003م)[1]**

هـدفت هـذه الدراسـة إلـي التعـرف علـي أهميـة سـعر الصـرف وتعريفه ونظرياته وأنظمته ومن ثم التأثير الذي يتركه علي ميـزان المـدفوعات ، وقـد إعتمـد البـاحث فـي عرضـه للمعلومـات علـي المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلي النتائج المرجوه.

وتأتي أهمية الدراسـة نظـرا لأهميـة سياسـات سـعر الصـرف فـي الفـترة الحاليـة (فـترة الدراسـة) وعلاقتهـا بالتحليـل الإقتصـادي والمالي في الفترة ومن ثم محاولة الوصول إلي الملائم مـن هـذه السياسات بمايتناسب مع التحولات في أداء الإقتصاد السوداني.

وتوصلت الدراسة إلي أن سياسات سعر الصرف تعتبر مـن قضـايا الساعة علي مستوي الإقتصاد الدولي ومازالت الكـثير مـن الـدول تطبق سياسات سعر الصـرف المختلفـة للخـروج بأنسـب سياسـة حسب وضعها الإقتصـادي مـع ملاحظـة أن بعـض هـذه السياسـات تطبق كإجراء مؤقت لتحقيق أهداف إقتصادية معينة. .[1]

---

(1)[1] مأمون محمد سيدأحمد الفكي سعر الصرف وأثره علي ميزان المـدفوعات بالإشـارة إلـي حالة السودان (1996-2003) رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النيلين 2005م

[1] السابق المرجع (1)

5. **دراسة أسامه علي محمد علي بعنوان أثر تغييـر سـعر الصرف علي بعض المؤشرات الإقتصـادية الكليـة فـي السودان (1999-2006م) 2007م[1]**

هـدفت الدراسـة للتعـرف علـي أثـر تغييـر سـعر الصـرف علـي المؤشرات الإقتصادية الكليـة ، ودراسـة نوعيـة العلاقـة بيـن سـعر الصـرف وبيـن تلـك المؤشـرات الإقتصـادية الكليـة وإتبـع البـاحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة العلاقة بين سـعر الصـرف والمؤشــرات الإقتصــادية الكليــة متمثلــة فــي التضــخم وميــزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي . وتـم إسـتخدام بيانـات عـن تلك العلاقات غطت الفترة من 1990-2006م.

توصلت الدراسة إلي نتائج أوضحت العلاقه القوية التي تربـط بيـن سعر الصرف المؤشرات الإقتصادية الكلية ومنها :-

1. إرتفـاع معـدلات التضـخم صـاحبها دائمـا إرتفـاع فـي أسـعار الصرف ، الأمر الذي يكون له أثار سالبه علي الأداء الإقتصادي
2. التوازن أو الإختلال في ميزان المدفوعات من أهم العوامل التي تؤثر علي سعر الصرف
3. يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بتغيير سـعر الصـرف بصـورة غيـر مباشرة وذلك من خلال أثر تغييـر سـعر الصـرف علـي الصـادرات والواردات ، فإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلـي زيـادة تكلفـة مـدخلات الإنتـاج ممـا يصـعب العمليـة الإنتاجيـة والعكس صحيح.

وتوصلت أيضا إلي بعض التوصيات: .[1]

1. العمــل علــي التنســيق بيــن البنــك المركــزي ووزارة الماليــة فيمايتعلق بالسياسات النقدية والمالية .
2. العمل علي إختيار سـعر الصـرف الـذي يتـوائم مـع السياسـات الإقتصادية
3. الحفاظ علي معـدلات التضـخم فـي نسـب معينـه ومدروسـه لا تـؤدي إلـي أثـار سـالبه علـي سـعر الصـرف وتضـمن إسـتمرارية التحسن في الأداء الإقتصادي.

---

(1)[1] أسامه علي محمد علي أثر تغيير سعر الصرف علي بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في السودان (1999-2006م)رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين 2007م

[1] السابق المرجع (1)

مقارنة بين الدراسة والدراسات السابقة:

أوجه الشبه:

1. الدراستان الأولي والثانية شملتا سياسة التحرير من حيث المفهوم والأهداف .

2. الدراسة الثالثة درست سعر الصرف وأثره علي ميزان المدفوعات السوداني وسعر الصرف متغير مستقل في الدراسة الحالية.

6. الدراسة الرابعة درست أثرتغيرات سعر الصرف علي المؤشرات الكلية والتي من ضمنها الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل في الدراسة الحالية.

أوجه الإختلاف:

1. لم توجد دراسة سابقة بنفس العنوان .

2. الدراسات السابقة إستخدمت spss للتحليل أما الدراسة الحالية إستخدمت E.views للتحليل

3. تمثلت أغلب مشاكل الدراسات السابقة في أثرسياسة التحرير الإقتصادي علي تغيرات سعر الصرف والصادرات والتضخم أما الدراسة الحالية فتمثلت مشكلتها في ما السبب في العجز شبه الدائم في الميزلن التجاري السوداني؟ .

الفصل الثاني:الإطار النظري

(الميزان التجاري(مفهوم،أسباب الإختلال والمعالجة فية

(سياسة التحرير الاقتصادي(مفهوم

أدوات سياسة التحرير الإقتصادي

(الخصخصة(المفهوم ، الإيجابيات والسلبيات

(سعر الصرف(مفهوم،الانواع

(الناتج المحلي الإجمالي(المفهوم ، الأهمية

الفصل الثاني
الأطار النظري

(2-1)الميزان التجاري:

هو عبارة عن سجل يتم فيه تقييد كافة المعاملات التجارية المنظورة من السلع سواء كانت صادرات أو واردات وتسجل الصادرات المنظورة في هذا الجانب بقيد دائن حيث يترتب على تدفقها إلى الخارج تدفق عملة أجنبية بقيمتها إلى داخل الدولة.

- تسجيل الواردات المنظورة فيهذا الحساب بقيد حيث يترتب على دخولها إلي الدولة ترفق عملية بقيمتها إلى خارج الدولة
- إذا زادت الصادرات المنظورة عن الواردات المنظورة يحقق الميزان التجاري فائضاً
- إذا زادت الواردات المنظورة عن الصادرات المنظورة يحقق الميزان التجاري عجزاً.
- يكون الميزان التجارى أحد أهم محاور الميزان المدفوعات وهو يوضح النشاطالتجاري الذي تمارسه الدولة في عملية الصادر والوارد، ويستجيب الميزان التجاري أيضاً للمتغيرات الاقتصادية الكلية كسعر الصرف والتضخم ونمو الانتاج والبطالة ونسب النشاط الاستثماري والاستهلاك لذلك يمكن إعتباره مرآة تعكس طبيعة وأتجاهات وتغيرات الانشطة الاقتصادية في الدولة، ويتم التسجيل على طريقة القيد المزدوج (إضافة أو خصم).[1]

أهمية الميزان التجاري:[2]

الميزان التجاري كمحور من محاور ميزان المدفوعات يؤثر ويتأثر بوضع ميزان المدفوعات ولذلك الاقتصاد الداخلي يتأثر باجمالي المعاملات الخارجية، والمعاملات الخارجية تحتاج إلى آليات غير التي تعمل بها في الاقتصاد الداخلي وهنا تبُرز أهمية ميزان المدفوعات (الميزانالتجاري)أنه يعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكييفه مع المتغيرات التي تحدث فيالاقتصاد الدولي لأنه

---

(1)[1]د.أحمد رمضان نعمة وآخرون ،مبادئ الإقتصاد الكلي ،كلية التجارة ،الدار الجامعية 2004، ص.294

(2)[2]د.طه محمد بامكار ،التخطيط والتنمية الإقتصادية في السودان ،دار عزة للنشر ،الخرطوم 2010 ص188.ص 191

يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة على حجمالإستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الاسعار والتكاليف.

*الميزان التجاري يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعملات الاجنبية، ويبين آثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.

*يشكل الميزان التجاري أداةمهمة تساعد السلطات العامة على التخطيط وتوجية العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة لسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية في الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية.

*المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هى نتيجة اندماجها في الاقتصاد الدولى وبذلك فهى تقيس الموقف الدولى للقطر.[1]

- أنواع الاختلال في الميزان التجاري [2]

هناك عدة أشكال للاختلال في الميزان التجاري وقد يعتقد البعض أن الاختلال يختزل في العجز فقط ولكن في كثير من الأحيان يصبح الفائض خلل في ميزان المدفوعات ويحتاج إلى معالجة مثله مثل العجز ومنها:

1. الاختلال المؤقت:

لا يشكل العجز أو الفائض المؤقت خطورة كبيرة على اقتصاد الدولة. ويمكن معالجته حسب الظروف ويمكن أن يختفي باختفاء العارض الذي حدث نتيجةلحدوث فائض أو عجز طفيف ومؤقت أمر عادي ويمكن إحتوائه بإتخاذ إجراءات خاصة به. وبدورهينقسم هذا النوع من الاختلال إلى عدة أنواع:

*الاختلال الموسمي:

غالباً يحدث هذا الاختلال في البلاد التي تعتمد على قطاع الزراعة وعلى محصول واحد أو محصولين كأولوية تصدير. ويتلاشى هذا الاختلال دون إجراءات اقتصادية موسمية.

*الاختلال الطبيعي أو العارض:

هو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الخارجي ويحدث نتيجة لظهور ظروف طارئة مثل الكوارث الطبيعية أو الزراعية أو الحروب ويزول هذا الاختلال بزوال الطارئ المسبب له وبذلك فهو

---

(1)[1] المرجع السابق ، ص 189

(2)[2] المرجع نفسه ،ص ص 195-196

لا يحتـاج إلـى تغييـر أساسـي فـي الهيكلالاقتصـادي للدولـةأو فـي سياستها الاقتصادية.

2. الاختلال الدوري:[1]

هو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية الـتي تتعـرض لهـا هـذه الدول دورياً وبشكل مستمر، ولا شـك أن حالـة النشـاط والازدهـار الـتي تتضـمنها الـدورات الاقتصـادية يحصـل فيهـا توسـع اقتصـادي وزيادة إنتاج الدولة، ومن ثم زيادة قدرتها على التصـدير، ومـن ثـم حصـولها علـى ميـزان تجـاري ملائـم تتفـوق فيـه الصـادرات علـى الواردات.

في حين أن الكساد والانكماش فـي نشـاطاتها الاقتصـادية تضـعف في قدرتها علـى التصـدير لارتبـاطه بإنخفـاض الإنتـاج بسـبب هـذه الحالة، وهذا ما يؤدي إلى عجز الميـزان التجـاري ومـن ثـم ميـزان المـدفوعات ومـن هنـا بـان وجـود مثـل هـذا الفـائض أو العجـز أي الاختلال مرتبطة بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها لذلك فـإنه اختلال مؤقت ويمكن تسوية الاختلال عن طريق السياسات النقدية والمالية الملائمــة.

3. الاختلال المزمن[2]

ينشأ هذا الاختلال في الدول النامية التي تعاني أنخفاضـاً فـي الانتاجية ويرجع بصفة أساسية إلى قلة أدوات الانتـاج الـتي تتعـاون مع العمـل، ومـن ثـم فـإن برامـج التنميـة الاقتصـادية الـتي تتبعهـا الدول. تعمد دائماً إلى رفع مستوى الاستثمار والذي يؤدي الارتفـاع مسـتويات التضـخم، وإذا أضـفنا إلـى ذلـك زيـادة واردات الـدول المتطورة فإنها تعاني عجزاً دائماً أو مزمناً في ميزان المدفوعات.

4. الاختلال المتصل بالأسعار

قد يرجع اختلال ميزان مدفوعات إحدى الدول لعامـل متصـل بالعلاقة بين أسعارها والأسعار الخارجية ويمكـن التمييـز بيـن اربـع صور للاختلال المتصل بالأسعار.

*ارتفاع أو انخفاض مستوى الأسعار الداخلية عن مسـتوى الاسـعار الخارجية دون أن يصحبه تعديل سعر الصرف مما يلائم هذا التغيـر. بحيث تصبح العملة مقومة بأكثر أو أقل من قيمتها مما يؤدي إلـى اختلال سلبي أو ايجابي.

*رفع قيمة العملة في سوق الصـرف دون أن يكـون ذلـك مرتبطـاً بالاسعار الداخليـــة، أو دون أن تتغير الأسـعار الداخليـة بمـا يتلائـم

---

(1)[1] مرجع سابق ص 196

(2)[2] د.خالد حسن البيلي ،الإقتصاد الدولي ،جامعة السودان ، أرو للطباعة والنشر ،نوفمبر 2011ص 22

مع هذا الارتفاع، فرفع قيمة العملة مع ارتفاع الاسعار الداخلية بالنسبة للاسعار العالمية يقلل الطلب على صادرات الدولة لارتفاع ثمنها فيظهر العجز في ميزان مدفوعاتها.

*انخفاض أسعار السلع في الخارج مع بقاء الأسعار على ما كانت عليه داخل الدولة فلا تقوى أسعار صادراتها على منافسة أسعار صادرات الدول الأخرى فتقل صادراتها ويظهر العجز في ميزان مدفوعاتها.

*يمكن علاج هذا النوع من الاختلالات عن طريق تعديل سعر الصرف حتى تصبح العملة الوطنية غير مقومة تقويماً مغالى فية لا بالارتفاع ولا بالانخفاض.

5. الاختلال الهيكلي:

وهو الذي يصيب تركيب واتجاه العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة لأسباب تتصل بقدرة كل منها على الإنتاج وبمستوى التكاليف والنفقات فيها، وبالتقدم الفني الذي تطبقه أساليب إنتاجها، وبمستوى معيشة سكانها وباتجاه الطلب العالمي إلى سلع بديلة أخرى، ومركز الدولة كدائنه أو مدينه في النطاق الدولى بسبب استثماراتها الدولية الماضية.[1]

ومن أمثلة التغيرات التي تؤدي إلى الاختلال الهيكلي، أن زيادة القدرة على الأنتاج تعنى زيادة الصادرات، بينما نجد إتجاه الطلب العالمى إلى سلع بديلة أخرى يقلل من صادرات الدولة التي تحول الطلب عنها، وكذلك يؤدي إرتفاع مستوى معيشة السكان إلى زيادة الميل للاستيراد.

*وتتميز اسباب هذا الاختلال بانها ليست مؤقته وإنها هى قائمة ومستمرة تتعلق بظروف العرض والطلب الدوليين وبالعوامل الرئيسية الحقيقية التي تؤثر بالتالى في القدرة الإنتاجية أو الاستهلاكية للدولة أو في قدرتها على الاقراض والإقتراض الخارجي.[1]

***الفائض والعجز في ميزان المدفوعات:**

نادراً ما يتعادل طرفا ميزان المعاملات الجارية، بل وقد يكون هناك فائض(الإيرادات تزيد عن المدفوعات)،أوقد يكون هناك عجز(يتجه لزيادة المدفوعات على الإيرادات).

الفائض في ميزان المدفوعات (Surplus):-

يترتب عليه وجود فائض من العملات الاجنبية لدى الدولة تتصرف فيه بإحدى الطرق الاتية:-

---

(1)[1] المرجع السابق ص 23-24

(1)[1] المرجع السابق ص 22-23

1. تزيد من طلبها على السلع والخدمات الاجنبية.
2. تغرض هذا الفائض لدولة اجنبية أو تستثمره فيها.
3. تزيد من إحتياطاتها من الذهب والنقد الاجنبي.

العجز في ميزان المدفوعات Deficit :-

يحدث العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة المدفوعات على الايـرادات وتلجـأ الدولـة لمعالجـة العجـز فـي الأجـل القصـير باستخدام السياسات التالية:-

أ-الاقتراض من الخارج أو محاولة جذب ودائع مـن الخـارج، وعيـب هـذه السياسـة أن الدولـة قـد تضـطر لـدفع فوائـد مرتفعـة علـى القروض كما أن المودعين قد يقومون بسحب أمـوالهم فجـأة ممـا يعرض النظام المصرفي للدولة للخطـر.ب-السـحب مـن الأرصـدة الاحتياطية، وهذا تواجه الدولـة محدوديـة هـذه الأرصـدة مهمـا بلـغ حجمها.

أما على المدي الطويل فقـد تلجـأ الدولـة لاسـتخدام أي من هذه السياسات.

أ/ تخفيض قيمة العملة (Devaluation) [1]

مع تخفيض قيمة العملة تبدو الصادرات الوطنية أرخـص ثمنـاً للمشترين الأجانب وفي المقابـل تصـبح السـلع الأجنبيـة أكـثر غلاء بالنسبة لمواطنين البلد المعنى ولذلك سيتجهون إلى الشـراء أكـثر من المصادر المحلية وشراء الأقل من الخارج مما سـيؤدي لزيـادة الصادرات وتخفيض الواردات.

ومن أجل أن تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة إلـى نتائـج أيجابيـة لابد من توفر ثلاثة شروط أساسية:-

* لابد ان تكون سلع الصـادر ذات طلـب مـرن، فـإذا كـان الطلـب على هذه السلع غير مرن فذلك لن يـؤثر كـثيراً علـى زيـادة حجـم الصادرات ومن ثم على الميزان التجاري.

*من ناحية العـرض: المـوارد لابـد أن تكـون متـوفرة بحيـث يمكـن تحريكها مـن قطاعـات الاقتصـاد المختلفـة للصـناعات الـتي تقـوم بإنتاج سلع صادر.

*على المدي الطويل لابد من إحتواء الإرتفاع في الأسـعار المحليـة بإعتبـار أن تخفيـض قيمـة العملـة يمكـن أن يـؤدي لارتفـاع تكلفـة إستيراد المواد الخام مما يؤدي لارتفاع تكلفـة الانتـاج وبالتـالى قـد يؤدي ذلك إلى إرتفاع الأسعار محلياً مما يتطلـب تخفيضـات أخـرى

---

(1)[1] المرجع السابق ص 25

فـي قيمـة العملـة المحليـة كـي تسـتطيع سـلع الصـادر منافسـة نظيراتها المنتجة في دول أخرى.

ب/ سياسات جانب الطلب:

قد تلجـا الدولـة لاسـتخدام سياسـات إنكماشـية وتتمثـل فـي زيادة الضـرائب وتحفيـض الانفـاق الحكـومى ممـا يـؤدي لتخفيـض الإنفاق الاستهلاكي والذي بدوره سيؤدي لانخفـاض الـواردات، وقـد يؤدي ذلك أيضاً لتخفيض التضخم، مما سيجعل لسلع الوطنية أكـثر منافسة في الخارج، وفي نفس الوقت سيؤدي لانخفاض الـواردات عندما يتجه المستهلك إلى هذه السلع.

ج/ فرض قيود على التجارة الخارجية[1]

وتشمل هذه على الآتي:-

1. فرض رسوم جمركية على الواردات (Tariffs)

من الممكن أن تؤدي هذه السياسة لنتائج إيجابيـة إذا كـان الطلـب على سلع الوارد طلب مـرن (أي كـان هنالـك بـدائل محليـة لهـذه السـلع)، الرسـوم الجمركيـة يمكـن أن تسـتخدم كمـوارد لزيـادة الايرادات (خصوصاً إذا كان الطلب على سلع الوارد غير مرن).

2. نظام الحصص (Quotas) :

وبموجب هذه السياسة يسمح بإستيراد سلع الوارد بعد تحديـد حـد معين لا تتجاوزه هذه السلع.

3. فرض قيود النقد الأجنبي (Exchange Control):

يشـمل ذلـك فـرض قيـود علـى حجـم العملـة الأجنبيـة المتاحـة للمستوردين أو على المواطنين المسافرين للخارج.

4. رخص الاستيراد (Import licensing):

حيث يقوم المستوردين بدفع رسوم معينـة مقابـل حصـولهم علـى رخص الاستيراد.

5. حظر بعض السلع(Embargoes):

قد تلجأ الحكومة لحظر بعض السلع نهائياً (مثـل الخمـور) أو حظـر التصـدير لبعـض الـدول (خصوصـاً أثنـاء الحروبـات) مثـل الحظـر الأمريكي المفروض على تصدير السلع لكوبا.

6. الدعم (Subsides):

حيث تلجأ الحكومة لدعم السلع والمنتجات المحلية لكـي يسـتطيع منافسـة المنتجـات والـوارد مـن الـدول الآخـرى ذات الاسـعار والاغراق يعنى (Dumping) المنخفضة خصوصاً في حالة الاغراق أن يبيع المحتكر سلعة في السوق الأجنبية بسعر أقـل مـن السـعر السائد في الاسواق المحلية.

---

(1)[1] المرجع السابق ص 26

7. سياسات المشتروات (Procurements policies)[1]
قد تلجأ بعض الحكومات للشراء من المنتجين المحليين عند شـراء بعض المعدات والالات مثل (الاسلحة والمعدات الحربي).

(2-2) مفهوم**التحرير الاقتصادي**:-)
سياسة التحرير الاقتصادي تستند على مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي إنفرد أخيراً(بعد إنهيار النظام الاشتراكي) بالسيطرة على الساحة الدولية (دول غرب أوربا، الولايات المتحدة، اليابان، وبعض الدول النامية) التي تطبقه للحاق بركب الدول المتقدمة. وقد نصت النظرية الرأسمالية على التوازن الاقتصادي من خلال آليات السوق (العرض والطلب) بناء على منطوق النظرية الاقتصادية، أي تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة واقصاد دورها التحكمي في النشاط الاقتصادي، ويمكن تحديد الأسس الرئيسية للنظام الاقتصادي الرأسمالى بأنه (تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على اساس قيام الراسمالية أو الشركات الراسمالية بالتأليف بين رؤوس الأموال المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروعات صناعية تستخدم الآلة كأساس للفن الانتاجي، وذلك من أجل تحقيق مقدار (متزايد دائما) من الثروة عليهم من الحصول على أرباح يتحفظون بها لأنفسهم ومن زيادة تراكم راس المال لديهم باستمرار.[1]
تعنى سياسة التحرير الاقتصادي زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في اسواق المال والسلع النهائية والعمل ولكن لابد من وجود رقابة حكومية وإدارية على النشاط الاقتصادي الخاص بالاضافة إلى تقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة.(تعنى سياسة التحرير الاقتصادي أيضاً مجموعة الاجراءات الاقتصادية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والتي تهدف إلى الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار من خلال معالجة الاختلالات المالية والنقدية التي يعد منها وكذلك تحقيق نمو مستمر من خلال إجراء تعديل على هياكل هذا الاقتصاد.[2]

---

(1)[1] المرجع السابق ص 27

(1)[1] مرجع سابق ،ص 11-12

(2)[2] الصديق عثمان كرار رسالة ماجستير ،تغير سعر الصرف وأثره علي الإقتصاد السواني (1999-2012م)الاكاديمية للدراسات الاستراتيجية 2013 م

أهداف سياسة التحرير الإقتصادي [1] (2)

1. زيادة معدلات النمو الإقتصادي .
2. إحداث توازن في الموازنات العامـة ومـوازين المـدفوعات مـن خلال :-
   أ. ترشيد الإنفاق العام .
   ب. زيادة الموارد الضريبية .
   ت. تنشيط الصادرات .
   ث. زيادة الإدخار والإستثمار .
   ج. إعطاء دور حيوي للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية وإصلاح القطاع العام .
   ح. كبح جماح الإستهلاك مـن خلال إلغـاء الـدعم وفـرض الضـرائب علي الإستهلاك .
   خ. معالجة المشاكل المتعلقـة بـالفقر والبطالـة وتـدني مسـتويات الدخل وسوء توزيعه.
3. تقليل التي تحد من عمل آليات السوق .
4. الإعتماد علي آليات السوق (العرض والطلب) في تحديد أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات .

أدوات سياسة التحرير الإقتصادي(2-3) :

هنالـك عـدد مـن الأدوات الـتي يمكـن إسـتخدامها لتنفيـذ سياسـة التحرير الإقتصادي ومن أهمها الخصخصـة وسـعر الصـرف والناتـج المحلي الإجمالي وسيتم تناولها علي النحو التالي.

---

(1) [1] د.بابكر الفكي مرجع سابق ص 15

(2-3-1)الخصخصة:-

أول مـــرة (Privatization)دخـــل مصـــطلح الخصخصـــة القاموس عـام 1983 وبـدأت أعمـال الخصخصـة بـبيع مشـروعات عامـة إلـى القطـاع الخـاص فـي بريطانيـا وترجـم المصـطلح إلـى العربية بعدة مرادفات أهمها الخصخصـة، التخاصـــية، التخصـيص، العردنه....الخ، ولكن يستحوذ مصطلح الخصخصـة أو التخصـيص أو الخوصصة على أهتمام معظم دول العالم سـواء كـانت متقدمـة أو نامية.

لقـد تعـددت واختلفـت مفـاهيم الخصخصـة وتعريفاتهـا إلـى تعـدد مجالات تنفيذ هذه الاستراتيجية وإلى تعدد أساليبها فيتسع التعريف أو يضيق بقدر شموله لهذه الاساليب وبكل المجالات.

فتعرف بأنها نقل الملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما، إما جزئيـاً أو كلياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص. أي أنها عكس التأميم.

وتعني الخصخصة أو التخصـيص – فـي التعـبير الاقتصـادي سياسـة نقل الملكية العامةأو إدارتها إلـى القطـاع الخـاص، بالتـالي تتحـول المؤسسات العامة المملوكة للدولة إلى القطاع الخـاص المملـوك للأفراد، سواء كانوا وطنيين أو أجانب وذلك لتقليص الانفـاق العـام توفيراً لجهود الحكومة فيما هو أنفع للمجتمع وإيجاد منـاخ تنافسـي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

*فالخوصصـة: تعنـي التقليـل مـن دور الحكومـة وزيـادة مسـاحة القطـاع الخـاص فـي إدارة الاقتصـاد وتوليـد الـدخل وتتـم عـبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تسـتهدف الاعتمـاد الاكـبر على آلية السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة لأجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.[1)]

وتعنـي ايضـاً تحويـل الملكيـة وتحويـل نطـاق المنافسـة فـي إنتـاج وتسويق السلع والخدمات كلها.

تعريف آخر:

تحويل ملكية المنشآت العامـة إلـى أطـراف أخـرى تقـوم بإدارتهـا وفقاً لمبادئ قطاع الأعمال الخاص.[(1)]

* زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الروتين و البيروقراطية.

---

(2)د.فالح أبوعامرية ، الخصخصة وتأثيراتها الإقتصادية ،دار أسـامة للنشـر ،عمـان، الاردن، 2010م ،ص 9-10

(1)د.عبد القادر محمد عبدالقادر، إتجاهات حديثة في التنمية ،كلية التجارة ،الاسكندرية، الـدار الجامعيـة،[(1)] 2003-2002ص 25

إيجابيات الخصخصة:-[2]

*التخلص من أشكال البروقراطية والروتين حيث أن الفكرة تستند إلى الحقائق المتعلقة بطبيعة البشر واستجابتهم للحوافز والردع،فإذا ما تم ربط الأداء بالروتين والبروقراطية والتسيس في إطار نظام ينبغى استمراروجوده بغض النظر عن النتائج فإن ذلك سوف يقود لامحاله إلى تردي الأداء وإرتفاع تكاليفه وعلى العكس من ذلك فإنه لو تم نشر ثقافة المناقشة وفق مفهوم اقتصاد السوق والمساءلة والتخوف من فقدان عميل ثمين عند أداء المهمات فإن النتيجة ستكون التميز ويصبح تردى الأداء حالة إستثنائية.

*تعنى الخصخصة فسح مجال الكفاءة الإدارية وإجراء عملية إصلاح تنظيمي يغطبان كلاً من الهياكل التنظيمية واللوائح المختلفة الخاصة بنشاط المؤسسات الانتاجية العمومية مع المؤسسات الحكومية المسئولة عن سياسات الاستثمار ثم السياسات المالية والنقدية.

*رفع كفاءة المؤسسات الخاصة من خلال تحقيق الحجم الأمثل للإنتاج ومن ثم تحقيق زيادة الارباح.

*تخفيض العبء عن كاهل ميزانية الدولة وتحقيق وفورات إنتاج وفق تكاليف الصرف علي منشآت تتم خصخصتها إضافة إلى حصيلة بيع المنشآت التي خضعت للخصخصة كل ذلك يساعد الدولة في دعم تمويل السلع الراسمالية ومشروعات البنية التحتية.

*توسيع قاعدة الملكية والتخلص من أشكال إحتكار الدولة، فشعور الأفراد وهم ممتلكون الأسهم يؤدي إلى خلق أتجاهات داعمة لتسريع عمليات النمو الاقتصادي.

سلبيات الخصخصة[1]

كما لسياسات الخصخصة أيجابياتها فإنها لا تخلو من السلبيات المتدنية على تطبيقها نذكر منها:-

*تستغني الخصخصة عن موظفي الدولة، ولابد من التأكيد هنا على أن وجود موظفي الدولة هو لخدمة المواطنين وليس العكس إي أن أجهزة الدولة لا تعمل لمجرد أن يحصل الموظفين على الرواتب فقط وإنما تعمل لأداء مهام ضرورية لخدمة المجتمع.

*تؤدي تطبيق برامج الخصخصة ،في حالات عديدة ،إلى ظهور نسبة محدودة من المجتمع تتميز بدخل نقدي عالي على حساب

---

(2)[2]د.بابكر الفكي المنصور ، قضايا سودانية معاصرة ،جامعة السودان ، أرو للنشر،ص 62-63.

(1)[1] المرجع السابق ص 63-64

الاغلبية ،مما يؤدي إلى حدوث تفاوت واضح في دخـول أفـراد هـذا المجتمـع، الأمـر الـذي ينعكـس سـلباً علـى الاسـتقرار الاجتمـاعي والاقتصادي والسياسي.

*تفتقر البلـدان الناميـة إلـى المقومـات الأساسـية لتطـبيق برامـج الخصخصة مثل السوق التنافسية الحـرة ،أسـواق الأوراق الماليـة، الكفاءات الإدارية والمالية، مما يعوق فرص نجاح تطبيق سياسـات الخصخصة وخلق شكل من اشكال الإحتكار وعدم قدرة المنشـآت التي خضعت للخصخصة من رفع كفاءتها الانتاجية.

*تزايد أعداد الأيدي العاملة (المؤهلة وغير المؤهلـة) العاطلـة عـن العمل وهذا يعتبر من أعقد المشـاكل الـتي تفرزهـا عمليـة تطـبيق برامج الخصخصة.

*ضعف البني التحتية للبلـدان الناميـة ،مـن طـرق ونقـل وكهربـاء، قوى محركة، ووسائل إتصال، مياه، قطاعات خدمية متطـورة فـي مجال التأمينات والمصارف..الخ، وكبر حجـم تكلفـة إقامـة وصـيانة مثل هذه المرافق يقود إلى عجز القطاع الخاص وعدم قدرته على رفــع كفــاءة وزيــادة انتــاج أغلــب المؤسســات الــتي خضــعت للخصخصة.

*تركيز الدولة على التخلص من مؤسساتها الخاسـره للخـروج مـن عبء هذه المؤسسات وتراكم خسائرها،وصعوبة تقييم أصول هـذه المؤسسات الثابته والمتغيرة ،إضافة إلى بعض المنشآت المتوقفـة عن العمل لبعض الأعطال والتي تعمل بمستوى متدني،لمايعترضها منأعطال ومشاكل تشغيل كل ذلك يؤدي إلى بيع هذه المؤسسـات بأثمـان رخيصـة تقـل عـن قيمتهـا الحقيقيـة هـذ امـن ناحيـة ،ومـن الناحية الأخرى ،نجد أن ضعف إمكانيات القطاع الخاص على إعادة تأهيل هذه المؤسسات يقود إلى استمرار إعاقة أدائها ممـا يحولهـا إلى طاقات مهدرة وامكانات معطلة.[1]

(2-3-2) سعر الصرف وأنواعه وكيفية تحديده:

سنتاول في هذا الفصل تعريف سـعر الصـرف وأنـواعه وكيفية تحديده كأحد أهم أدوات التحرير الإقتصادي.

تعريف سعر الصرف [2]

هو السـعر الـذي تقيـم بـه العملـة المحليـة بالنسـبة إلـى ا لعملـة الأجنبية .

---

(1) المرجع السابق ص 64[1]

([2]) أ.د رائد عبد الخالق عبدالله وآخرون ، التمويل الدولي ،دار الأيام للنشر عمان ، الأردن ،2013ص 91

- **هو**عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني ، أو عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي .
- هو سعر تبادل العملات بعضها ببعض ، أي هو عباره عن السعر المحلي لوحدة واحدة من العملو الأجنبية .

أهمية سعر الصرف:

سعر الصرف يلعب دورآ مهما في النشاطات الإقتصادية الخارجية التي تقوم بها أي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أوإستثماريا ،حيث أن سعر الصرف يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية ، حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أوببساطة كمؤشر ، كون إن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارحه ، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر علي تنافسية البلد ، وبالتالي علي ميزان المدفوعات في النهاية ، ويمكن أن يكون سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية ، من أجل تحقيق معدلات معينه في التضخم النشاط الإقتصادي أو ميزان المدفوعات .

العوامل المؤثرة على سعر الصرف :

1.التضخم (inflation rate)

إرتفاع معدلات التضخم في دولة مقارنة بالأخرى (وحيث يكون بينهما تبادل تجاري) يؤدي لزيادة صادرات الدولة ذات المعدل المنخفض للتضخم للدولة ذات المعدلات المرتفعه (والعكس صحيح) ، ممايؤدي إلى إنخفاض قيمة عملة الدولة ذات المعدلات المرتفعة(والعكس صحيح).

2. سعر الفائدة(interest rate):

إذا أرتفع سعر الفائدة (الأمريكي) مقابل (الألماني) ، فهذا سيقود لزيادة الإستثمارات المالية الألمانية بالولايات المتحدة ، وزيادة الطلب على الدولار مقابل اليورو، وكذلك نتيجة للتفاوت أسعار الفائدة الأمريكية والألمانية فإن بعض المستثمرين الأمريكيين سيحجمون عن الإستثمار في ألمانيا ، أي أن منحني العرض علي الدولار سيقل والنتيجة النهائية هي زيادة سعر الدولارمقابل اليورو.

3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

زيادة معدل نمو الناتج المحلي في ألمانيا تعني زيادة دخل الفرد ومن ثم زيادة النفقات الإستهلاكية ومن ضمنها زيادة إستهلاك السلع المستوردة (من الولايات المتحدة) وذلك يعني زيادة الطلب علي الدولار لتمويل إستيراد هذه السلع ويترتب علي ذلك زيادة سعر الدولار مقابل اليورو .

نقصان معدل نمو الناتج المحلي (في ألمانيا) يعني نقصان دخل الفرد ويعني ذلك نقصان النفقات الإستهلاكية ومن ضمنها الإنفاق

علي السلع المستورده (من الولايات المتحده) ويـترتب علـي ذلـك نقصان الطلب علي الدولار أي زيادة سعر اليورو مقابل الدولار.[1]

4.المخاطر السياسية والإقتصادية :

عملات الدول المستقرة سياسيا وإقتصاديا عادة ماتكون ذات قيمة أكبر من عملات الدول الأخـري والـتي تشـهد إضـطرابات سياسـية وإقتصادية ، إذ يفضل المستثمرون عادة تقليل مالديهم من عملات هذه الدول المضطربة وغير المستقرة سياسيا وإقتصاديا .

5.التوقعات (Expectation) :

قيم العملات عادة ما تعتمد علي الحركات المستقبلية لأسعار الصـرف ، وعـادة ماتتـأثر هـذه التوقعـات بـالأحوال الإقتصـادية والسياسية ولإجتماعية السائدة في الدول المعنية .

أنواع سعر الصرف [1]

أ.أسعار الصرف الثابتة(Fixed Exchange Rate)

هو النظام الذي كان سائدا في الفترة مابين الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينات ، وعرف في حينه بنظـام بريتـون وودز ويقتضي هذا النظام التدخل الحكومي المستمر في سوق العملات للحفاظ على إستقرار سعر العملة والحيلولة دون إرتفاع السعر أو إنخفاضه عن المستوي المحدد ، وفي ظل هذا النظام يعمل البنـك المركـزي علـى تمويـل أي فـائض أو عجـز قـد يطـرأ علـي ميـزان المـدفوعات وللتمكـن مـن الإيفـاء بـذلك الإلـتزام يحتفـظ البنـك المركزي بإحتياطي صرف أجنبي في شـكل ذهـب وعملات أجنبيـة وسندات سريعة التسييل.

محاسن نظام سعر الصرف الثابت:

1.اليقينية (Certainty):

في ظل هذا النظام تصبح التجارة الدولية والإستثمارات أقل خطورة بإعتيار أن الأرباح لن تتأثر بتغيرات سعر الصرف .

2.قلة المضاربات(Little Speculation)

بإفتراض أن سعر الصرف سيكون ثابتا وأن الأفراد مقتنعون بأنه سيظل كذلك ، عندها لن يكون هنالك داعي للمضاربة علي أسـعار الصرف.

---

(1)[1] المرجع السابق

(1)[1] المرجع السابق ص 36-37

3.التصـحيح الآلـي للسياسـات النقديـة التوسـعية (Automatic Correction of Monetary Errors)

إذا عمدت الحكومة إلى زيادة عرض النقود زيادة ملحوظة مما أدي إلى زيادة الطلب وإنخفاض سعر الفائـدة وبالتـالي للعجـز فـي ميـزان المـدفوعات، ممـا سيضـطر البنـك المركـزي للتـدخل للحفاظ على إستقرار سعر الصرف وذلـك أمـا عـن طريـق شـراء (جنيهات) من سوق الصرف الأجنبي

مما يؤدي لخفض عرض النقود أو عن طريـق زيـادة سـعر الفائـدة ،.وفي كلتا الحالتين سيعمل ذلك علي تصحيح الأخطاء النقد[1]

4.يمنع الحكومات من إتباع سياسات إقتصادية كلية غير مسئولة .

عندما تعمد بعض الحكومات لزيادة الطلب الكلي ربما لتحـوز علي رضاء الناخبين ، سيؤدي ذلك لعجـز فـي ميـزان المـدفوعات وستضطر الحكومة مرة أخري للسيطرة الطلـب الكلـي وتخفيضـه (مالم تضطر لتقييد الواردات)

مساوئ نظام سعر الصرف الثابت:

1.نظام سعر الصرف الثابت يجعل السياسة النقدية غير فعالة:

في ظل هذا النظام سيتم تثبيت سعر الفائدة وربطه بسعر الفائدة العالمي، مما يجعـل عـرض النقـود مرنـا بشـكل لانهـائي ، ويعتمـد إعتمادا كليا علي الطلب علي النقود ، ونتيجة لذلك تصبح الحكومـة عاجزة عن السـيطرة علـي التضـخم عـن طريـق السـيطرة علـي عرض النقود .

فالتضخم سيعتمد على أسعار الفائدة العالمية والتي ربما تكون مرتفعة جدا وغير مقبولـة محليـا ، فـإذا حـاولت الحكومـة تخفيـض التضخم عن طريق تخفيض عرض النقود، ورفع سـعر الفائـدة فـي نفس الوقت سـيؤدي ذلـك لحـدوث فـائض فـي الحسـاب الجـاري والمالي لميزان المدفوعات ، وسيزداد عـرض النقـود مـرة أخـري مما سيؤدي لإرتفاع معدلات التضخم المحلية وتقترب من معـدلات التضخم العالمية .

2.نظام سعر الصرف الثابت يتناقض مع نظام السوق الحر:

لماذا نلجأ لتثبيت سعر الصرف إذا كان تخفيض أو رفع قيمة العملة يمكن أن يؤدي لتصحيح الإختلال فـي ميـزان المـدفوعات ؟ ولماذا لانعامل سوق الصرف الأجنـبي كـأي مـن الأسـواق الأخـري والتي يتحدد فيها السعر وفقا لقوي العرض والطلب .

ب.أسعار الصرف المرنة (Flexible Exchange Rate):

---

(1)[1] المرجع السابق ص 38-39[1]

حيث يتحدد سعر الصرف الخاص بالعملة حسب مقتضيات العرض والطلب ، ونظريا يزول عجز ميزان المدفوعات تلقائيا و (devaluation) تماما بتراجع سعر الصرف أو تخفيض قيمة العملة ذلك بما يكفي لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، وكذلك يعمل تخفيض سعر الصرف علي حث المزيد من تدفقات رأس المال للداخل ،وقد يحدث العكس إذا سمحت دولة ما لقيمة عملتها وفي الواقع الحالي المعاش يجوز (revaluation) الوطنية بالتصاعد القول بأنه لايوجد إقتصاد يتعامل بسعر صرف مرن تماما .

مزايا نظام سعر الصرف المرن: [1]

1. التصحيح الآلي (Automatic Correction):

بما أن أسعار الصرف تتحدد بالعرض والطلب ، فإنها سوف تتغير آليا مع التغيرات في العرض والطلب ، وهذه التغيرات تعمل علي تقليل مشاكل ميزان المدفوعات .

2. المناسبة :

الحكومات يكون لديها الخيار في إختيار السياسات المحلية في بعض الأحيان قد تتعارض السياسات الملائمة للعمالة مع السياسات الملائمة لتوازن ميزان المدفوعات ، فمثلا قد لا ينتهج البلد الذي يعاني البطالة وعجز ميزان المدفوعات سياسات مالية ونقدية توسعية من أجل تحقيق العمالة الكاملة بسبب التأثيرات غير الملائمة لهذه السياسات علي عجز ميزان المدفوعات ، وفي ظل نظام سعر الصرف المرن ، فإن سعر الصرف لابد وأن ينخفض آليا ، وهذا الإنخفاض سوف يساعد علي سياسات الإستقرار المحلية .

3. لن تكون هنالك حوجة كبيرة للإحتياطات الدولية :

بما أن البنك المركزي لا يتدخل في سوق الصرف الأجنبي ، ولذلك ستقل الحوجة للإحتفاظ بالإحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية بدرجة كبيرة ، أي أن سعر الصرف سوف يتغير آليا للتخلص من العجز في ميزان المدفوعات ، ولذلك يكون لدي الدولة سبب ضعيف أو لاتمتلك سببا علي الإطلاق للإحتفاظ بالإحتياطات .

عيوب نظام سعر الصرف المرن: [1]

1. المضاربة :

المضاربة قد تعبث بالإستقرار ، وقد تؤدي إلى تقلبات ملموسة في أسعار الصرف ، والهبوط في قيمة صرف عملة ما قد تدفع

---

(1) المرجع السابق ص 40- 41-42[1]

(1) المرجع السابق ص 43-44[1]

المضاربين إلى توقع مزيد من الإنخفاض ومن ثم سوف يبيعون مـا لديهم من عملة ، وبذلك يحدث الإنخفاض .

2. الأسعار المرنة :

يعتقد البعض أن الأسـعار المرنـة تسـبب مخـاطر جوهريـة للمعاملات الدولية والإستثمارات وبالتالي تثبط التجارة الدولية

ج. أسعار الصرف المتوسط (Intermediate Exchange Rates)

هناك العديد من نظم أسعار الصرف والتي تقع مابين أسعار الصرف الثابته والمرنة ومنها :

1. سعر الصرف المعدل الثابت (Adjustable peg)

حيث تكون أسعار الصرف ثابتة ، وقد تستمر لسنوات عديدة ، وقد يتدخل البنك المركزي لتخفيض أو رفع قيمة العملة إذا إسـتمر العجز (الفائض) لفترة طويلة.

2. سعر الصرف المعوم القذر (Dirty Floating)

حيث تكون أسعار الصرف معومة وليست ثابتة ، ولكن قد يتدخل البنك المركزي من مرة لأخري لمنع التقلبـات الكـثيرة فـي سعر الصرف ولذلك يمثل هذا النظام صـورة مـن صـور السـيطرة علي المرونة.

3. سعر الصرف الزاحف الثابت (Crawling Peg)

هذا النظام يعتبر كنظام وسط مابين سعر الصرف المعدل الثابت وسعر الصرف المعـوم القـذر فبـدلا مـن أن تلجـأ الحكومـة لتخفيض (أو رفع) قيمة العملة بنسبة كبيرة وغير منتظمة في ظـل هذا النظـام تلجـأ الحكومـة لتعـديل سـعر الصـرف بنسـبة صـغيرة وبسيطة ولكن علي فترات متقاربة (شهر مثلا) وذلك عنـدما يتغيـر سعر الصرف المتوازن .

4. **سعر الصرف المعوم المشترك (Joint Float):**

في ظل هذا النظام يكون لدي مجموعة من الـدول نظـام سـعر صرف ثابت أو معدل بالنسبة لعملات هذه الـدول ، علـي أن يكـون لديها نظام سعر صرف معـوم ومشـترك لعملات الـدول الأخـري ، ومن الأمثلة لهذا النظام سعر الصرف لدول الإتحاد الأوربي.

5. **سعر الصرف المدار (Managed Float Exchange Rate):**

-: حيث تحدد الحكومة حد أدني وأعلي لسعر الصرف مثلا كحـد أعلـي و 1.80 كحـد أدنـي ،وسـتترك الحكومـة سـعر 200$ الصرف يتأرجح بين هذين الحـدين (الأعلـي والأدنـي)، ولـن تتـدخل الحكومة إلا في حالة تجاوز سعر الصرف للحد الأعلي والأدني.[1]

(1)[1] المرجع السابق ص 44-45

فـي السـودان يقـوم بنـك السـودان بتوزيـع إسـتمارات للمصـارف والصرافات يومياًلكي تقوم بتحديد كميات التعامـل بالنقـد الأجنـبي وأسـعار الـدولار، ويحسـب التوسـط المرجـح حيـث يعتـبره بنـك السودان السعر التأشيري وترسل المعلومة للبنوك والصرافات[1].

(2-3-3)الناتج المحلي الاجمالي

مفهوم الناتج المحلي الاجمالي(GDP):

يعرف بأنه(القيمـه الاسـميه أو الحقيقيـة) للسـلع النهائيـة المنتجـة خلال فـترة زمنيـة معينـه(عـادة سـنه واحـده) باسـتخدام المـوارد الاقتصاديه لبلد أو لاقليم ما والخاضعه للتبادل فـي الاسـواق، علـى وفـق التشـريعات المعتمـده، بغـض النظـر إن تـم هـذا الناتـج فـي الداخل أو في الخارج.[1]

عرف ايضاً بـانه مجمـوع القيمـة النقديـة(السـوقية) لجميـع السـلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فتره معينه(عادة ما تكون سنه)

ولابد من توضيح الفرق مابين مصـطلح "جميـع السـلع والخـدمات" و" السلع والخدمات النهائية".

فكلمة جميـع فـإن معناهـا ينطـوي علـى شـمولية حسـابات الناتـج المحلي الاجمالي لكل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات.[2]

الناتج قد لا يحتوي بعض العمليات الانتاجية الحقيقيـة فـي الاقتصـاد لصـعوبة حسـابها أو لعـدم ظهورهـا كعمليـات إنتاجيـة وتسـويقية حقيقية في الاقتصاد الظاهر، ايضا الحسابات غيـر الشـرعية خـارج الناتج مثل(تجارة المخدرات).

اما كلمة السلع والخدمات النهائية فالمعروف إن إنتاج العديـد مـن السـلع الـتي نسـتهلكها يـدخل فـي انتـاجه مـواد تسـمى السـلع الوسيطة ومن هنا فإن الناتج المحلي الاجمالي يحتـوي علـى قيمـة

---

(1)

(1)هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر،2005،ص 73[1].

(2)خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، عمان: دار وائل للنشر،[2]2004،ص 1070

السـلع النهائيـة ذلـك درءً لمشـكلة إزدواجيـة الحسـاب، فالسـعر النهائي للسلعة يشمل اسعار السلع الوسيطه جميعها.
نجد أن هنا التعريف قد احتوى ايضـا علـى كلمـة المنتجـه وبمـا أن الناتج المحلي هو بمثابة مقيـاس لحجـم إنتـاج الاقتصـاد فـي فـتره معينه وأنه يأخذ في الحسـبان السـلعة المنتجـة حـتى ولـو لـم يتـم بيعها في ذلك العام، كما تعني كلمة اقتصاد ما" أن الناتـج المحلـي الاجمالي يقيس حجم الانتاج النهائي الناتـج عـن اسـتخدام المـوارد الاقتصادية المتاحه في رقعه جغرافية بيعها ثم الاعتراف بها ككيـان دولي مستقل،
وتعني "في فتره معينه أو خلال سنة مـا" أنـه مـن الضـروري عنـد حساب الناتج المحلي الاجمالي لأي اقتصـاد أن يتـم تحديـد الفـتره الزمنية التي يحتسب لها هذا الناتج
أهمية الناتج المحلي الاجمالي:
تأتي الاهمية الاساسية له فـي الاقتصـاد الكلـي مـن كـونه مؤشـرا رئيسياً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الاقتصاد ومنها:

1. متابعــة التقلبــات الاقتصــاديه (الــدوريه وغيــر الــدوريه) قصــيره ومتوسطه وطويلة الاجل.

وهنا يميز الاقتصـاد الكلـي مفهـوم الناتـج الحقيقـي، حيـث يتوافـق الاخيـر مـع مسـتوى التشـغيل الكامـل للقـوى العـامله والطاقـات الانتاجية، لأن الناتج الكامن يمثل الحد الاقصى الذي يمكن لاقتصـاد ما انتاجه عند ادنى مستوى ممكن ومقبول للبطـاله والـذي يعـرف بالمعدل الطبيعي للبطالة (مع السماح لانـواع اخـرى غيـر البطـاله الدوريه كالموسميه) ولكن بنسب لا تتجـاوز (5-6%) مـن مجمـوع القوى العامله، علماً بـأن مجـال الناتـج الكـامن يتأكـد مـع احتفـاظ الاسواق باسـتقراريه اسـعارها، ولتمييـز الناتـج الكـامن عـن الناتـج الحقيقي، فأن تجارب الاقتصادات الصناعية تؤكد بأن الناتج الكامن ينمو عادة بمعـدل بطـئ مـع زيـادة المـدخلات الاساسـيه (العمـل-رأس المـال-التكنولوجيـا خلال الزمـن) وبالتـالي فـإن هـذا الناتـج لايكـون حساسـا بنفـس معـدل حساسـية الناتـج الحقيقـي تجـاه التقلبات الدوريه وعليه فإن السياسات الماليه والنقديه لا تؤثر فـي الناتج الكامن بنفس معدل تأثيرها في الناتج الحقيقي.

2. تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقـارنته بالاقتصـاديات الاخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمـو، وهنـا لايعتمـد بالضروره على الناتج المحلي الاجمالي في مسألة التحول الهيكلي العام، لأن الدخل القومي يمثل عنصرا من بين العديـد مـن عناصـر العلاقات الهيكلية التي تضـم بالاضـافه إلـى الـدخل القـومي يمثـل عنصرا من بين العديـد مـن عناصـر العلاقـات الهيكليـة الـتي تضـم

بالاضافة إلى الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وتوزيعه بين الاجور والفوائد والايجارات والارباح وتضم ايضا عناصر الانتاج من عمل، رأس المال، الارض، الادارة وقطاعات الانتاج من زراعي واستخراجي وتحويلي وخدمي، ووحدات الانتاج الصغيره والكبيره، والاستهلاكية والانتاجية والقطاعين العام والخاص والقطاعين الخارجي والمحلي باعتماد مؤشرات التجاره الخارجيه وحركتي رؤوس الاموال والقوى العامله.[1].

وعليه إذا كان الناتج المحلي الاجمالي يعد مؤشراً اساسياً لمتابعة النمو الاقتصادي، قد لا يكون كذلك لبيان اتجاهات التنمية الاقتصاديه (اي التحولات الهيكلية)، وعلى اية حال، اعتمد بعض على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي Kuznetts الاقتصاديين ومنهم لتمييز الاقتصادات المتقدمه عن الاقتصادات المتخلفة، حيث وجد بأن الفاصل يتجسد في الاقتصادات متوسطة الدخل التي يقع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها عند حوالي (500) دولار.

3.يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والاسقاطات القياسيه لمؤشرات الناتج المحلي الاجمالي مثل(الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد والتوزيع بين الاستهلاك والادخار والعلاقة بين الاجور والدخول الرسماليه) وذلك للاغراض التخطيطية وبما يمكن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجيهات والتوجهات التحليلية الواقعية Normativeالتحليليه النمطيه Positive لهذه المؤشرات في المستقبل.[1]

4.تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبه بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الاجمالي.

5.يعد الناتج المحلي الأجمالي(GDP) مؤشرا مهما في اعداد السياسات الخاصه بالسكان، وذلك لان زيادة معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند حساب معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.

6.غن اي سياسه اقتصاديه (ماليه أو نقديه) لابد لها وأن تراجع الحسابات القوميه وذلك لان اي عجز او فائض في الميزانية العامه أو في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات سينعكس حتما على معدلات نمو (GDP). وكذلك على العلاقة بين القيمه الاسميه الحقيقيه لهذا الناتج.

---

(1)[1]المرجع السابق،ص 110.

(1)[1]المرجع السابق،ص 111-112

حسابات الناتج المحلي الاجمالي:
هناك طريقتان لحساب الناتج المحلي الاجمالي وهما:
1/ طريقة الانفاق:
وفقاً لهذه المنهج تحسب النفقات على اساس مستخدمها النهـائي سواء كان ذلك استهلاكاً خاصاً مـن قبـل الافـراد أو عام ا مـن قبـل الحكومات أو غستثماريا من قبل القطاع التجاري أو صـافي انفـاق القطاع الاجنبي عن طريق الصـادرات والمسـتوردات ، وذلـك مـن خلال المعادلة التاليه:
GDP=C+I+G+NX
حيث:
GDP= الناتج المحلي الاجمالي
C = الاستهلاك
G = الانفاق الحكومي
NX = صافي الصادرات والواردات
2/ طريقة الدخل:
تعبر عن مجموع ريع وعوائد عناصر الانتاج بمعنى أن الناتج المحلي الاجمالي يشمل:
أ/ الاجـور: (وتعـد اكـبر مكونـات الـدخل) وتشـمل اجمـالي الاجـور والرواتـــب والعلاوات المدفوعـــة مـــن قبـــل القطـــاع التجـــاري والحكومات إلى القوى العامله.
ب/ ريـع الارض: وهـى المبـالغ الـتي يتلقاهـا العـائلي نتيجـة تـأجير الممتلكات أو استغلالها.
ج/ الفوائد: وهي التدفقات النقـديه مـن القطـاع التجـاري للقطـاع البنكي والاقراضي.
د/ دخول المالكين لمساهمات في الشركات.
هـ/ عوائد المساهمين من استثماراتهم في الشركات.
و/ اهلاك راس المال.
ن/ الضرائب غير المباشره.
ل/ ارباح الشركات: وتشـمل ارباح الشـركات قبـل خصـم ضـريبة الدخل التي تدفع للحكومة أو الاباح المتبقية في الشركات لاغراض التوسع أو مايسمى الارباح المحتجزه.
مقاييس اخرى للناتج:[1]
وتشمل الاتي:
1/ صافي الناتج القومي (NNP) Net National Product

(1)[1]مرجع سابق،ص 113.

وهو عباره عن اجمـالي الناتـج القـومي مخصـوماً منـه اهلاك راس المال
NNP = GNP-Depreciation
2/ الدخل القومي وهو عباره عن صافي الدخل القومي مخصـوماً قيمة الضرائب غير المباشره.
NI= NNP-Indirect Taxes
3/ الدخل الشخصي هو عباره عن عـن الـدخل القـومي مخصـوماً منـه اقسـاط الزاميـه مختلفـة(ضـرائب-اربـاح شـركات-اربـاح محتجزه-مدفوعات الاعانات الشخصية وغيرها)
4/ الدخل الممكن التصرف فيه وهو عباره عن الـدخل الشخصـي مخصوماً منه ضريبة الدخل الـتي تقتطعهـا الحكومـات مـن دخـول الافراد بشكل مباشر.
الـدخل الممكـن التصـرف فيـه = الـدخل الشخصـي – الضـرائب المباشرة على الدخل.
عمومـاً يمكننـا القـول أن الناتـج المحلـي الاجمـالي ليـس معيـاراً لرفاهية وغنى شعب معين
ومن هنا تنشا عيوب قياس الناتج وذلك للاسباب الاتيه:
1/ أن بعض النشاطات الاقتصاديه الـتي لـم تتـم داخـل السـوق لا يمكن حسابها ضمن حسابات الناتج المحلي.
2/ حسابات الناتج المحلي الاجمـالي لا تفـرق بيـن اوقـات الرخـاء واوقات النكبات والكوارث.
3/ حسابات الناتج المحلي لا تأخذ بعيـن الاعتبـار الظـروف البيئيـة من تلوث وتدهور للاحوال الصحيه لأن الزيـادة فـي الناتـج المحلـي لاتعبر عن زيادة الرفاهية للاقتصاد.[1]

في هذا الفصل تمت دراسة الميزان التجاري كمتغير تابع وسياسة التحرير وأهم أهدافها وكذلك أهم الأدوات التي إستخدمتها سياسة التحرير مثل الخصخصة وسعر الصرف والتأثير علي الناتج المحلي الإجمالي .

(1)[1] مرجع سبق ذكره، خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي،ص 116.

الفصل الثالث: سياسة التحرير الاقتصادي عالميا:

المبحث الأول:سياسة التحرير الإقتصادي في كوريا.

المبحث الثاني: سياسة التحرير الإقتصادي في مصر.

الفصل الثالث
التحرير الإقتصادي عالميا

مقدمة:

يمكن القول إن التوجه العالمي الحالي نحو التحرير الإقتصادي علي الرغم من إختلاف الأنظمه الإقتصادية والسياسيه والمرجعية الأيدولوجية للدول هوتوجه أو عوده نحوالطبيعه لممارسة الأنشطه الإقتصادية والتي بدأت علي مبدأ حرية الأنشطه الإقتصادية والملكية الفكرية ،حيث كان يغلب علي هيكل الإقتصاد النشاط الإقتصادي ذو الطابع الفردي سواء كان أحاديا أو جماعيا وهو مايعرف حاليا بمصطلح المبادرات الفردية في الفكر الإقتصادي الرأسمالي ، كما يمكن القول أيضا إن الأسباب الرئيسة التي أدت للتوجه نحو التحرير الإقتصادي ترمي في مجملها إلي تفعيل سياسات الإصلاح الإقتصادي في إطار توحيد الإستراتيجيات التنموية من النهج الشمولي إلي النهج الأكثر مرونة والذي يتفق مع تحرير الإقتصاد وإعتماد آلية السوق .

(3-1): تجربة التحرير الإقتصادي في كوريا الجنوبية[1]

كانت كوريا قبل الحرب الكورية (1950-1953م) تعتبر من الدول الفقيرة وكانت تعاني من أكبر كثافه سكانية بعد بنغلاديش ، معدلات التعليم كانت منخفضة حيث يمثل 13% عام 1955م ولكن تغير الوضع منذ عام 1960م تضاعف حجم الإقتصاد الكوري إلى ثلاث أضعاف عام 1955م.

---

(1)[1] عبدالله أحمد عبدالله أبوبكر ،أثر سياسة التحرير الإقتصادي علي معدلات التضخم (1980-2010م) رسالة ماجستير، جامعة السودان ، إقتصاد ص 20

تبنت كوريا عام 1962م سياسة إقتصادية تنموية تميل نحو التصدير فتضاعفت الدخول الحقيقية للفرد وتمت هذه التنمية الإقتصادية بدون الفجوات المعهودة في الدخول التي ترافقها عادة لم يكن نهوض شرق أسيا عفويا ،بل أن هناك عوامل مهمة تتمثل في كمية العمالة كأعداد أفراد القوى العاملة ، وعدد ساعات العمل ،وكمية رأس المال المادي لحجم الأراضي ،وعدد الآلات والمباني والجسور والبنى التحتية المتوافرة للقوة العاملة مع توافر نوعية العمل إلى التعليم والتدريب الذي تتلقاه القوى العاملة ، بالإضافة إلى الفعالية وفيها تتم المزاوجه بكفاءة وتطوير وتجديد رأس المال وبين القوى العاملة ، ومن هنا يظهر كيفية نجاح كوريا الجنوبية والتي تمكنت من ضخ كل هذه العوامل مجيتمعة في إقتصادياتها بالإضافه إلى ماخلفته ووفرته الحوكمه الكورية من مناخات يمكن أن يزدهر فيه التوفير،فهي بذلك لم ترتكب الخطأ الأمريكي بفرض قيود على التوفير من خلال الضرائب ، كما أنها أبقت التضخم مرتفع نسبياً وأنشأت بعض المؤسسات كمصارف التوفير البريدية التي سهلت على أهل الريف غير المتعودين على التعامل مع المصارف التقليدية والتي تبعد عن تجمعاتهم ومساكنهم كما أن كوريا كانت وما زالت تستثمر بقدر ما توفر تقريبا ، فالحكومة رفعت الإستثمارات العامة خلال حقبة الإقلاع الإقتصادي، وشجعت في الوقت ذاته الإستثمارات الخاصه بمنح عدة تسهيلات ضريبية لأنواع مفضلة من الإستثمارات وتقديم قروض رخيصة بتوجيه المبتدئين نحو أعمال معينة ، نموذج آخريطرح في سياق المزج بين تخطيط الدولة والسوق أمام إقتصاد مخطط يدعم التحالف الغربي خلال حقبة الحرب الباردة وفرت الإنطلاقية الأولى للإقتصاد الكوري ومكن البلد من النهوض والوصول إلى درجة الإعتماد علي النفس ،كوريا والتي عرفت في الماضي بأنها واحده من أكثر المجتمعات الزراعية الفقيرة عملت على تنفيذ تنمية إقتصادية من أوائل عام 1962م وكان هدف كوريا هو تجاوز المشاكل المتجددة في الماضي عن طريق بناء هيكل إقتصادي متطور .

كوريا بإعتبارها واحد من مجموعة دول شرق آسيا حققت سجلاً في النمو الإقتصادي بعد الإنخفاض الذي شهده في العام 1998م ومارست سيول ضغوطاً على مجموعات العمل الكبيرة ، لإعادة تعزيز وضعها المالي ، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في البلاد 764.6بليون دولار في العام 2000م وبلغت نسبة النمو 9%وكان الناتج المحلي في البلاد يقارن بالناتج الإجمالي في دول أفريقيا وأسيا الفقيرة ،يعزي هذا النجاح إلي نظام التقارب بين

العمـل والحكـومه بم ا فيهـا القـروض المباشـرة وحظـر الإسـتيراد ورعاية بعض الصناعات والقوي العاملة المتوفرة.[1]

وعملت الحكومة علي تعزيز إستيراد المواد الخام والتكنولوجيا على حساب إستيراد السلع المستهلكه وشجعت الإدخار والإستثمار ،وكانت الأزمه الماليه التي إجتاحت آسـيا عـام 1997-1999م قـد أضعفت القطاعات الإقتصادية في كوريا الجنوبية حيـث قللـت مـن عمليات التنمية وزادت من القروض الخارجيـة وفـي عـام 1999م إنتعـش الناتـج المحلـي الإجمـالي وبلـغ دخـل الفـرد 16100دولار أمريكي عام 2000م.

لقد ساهمت إستراتيجية التنمية الإقتصادية الإنفتاحية ،التي غيرت الصادرات وكانت الصادرات بمثابة محرك للنمو إلي حـد كـبير فـي التحول للإقتصاد الكوري وإعتمدت علي هذه الإستراتيجية وقـد تـم بنجاح تنفيذ برامج التنمية ونتيجةلذلك زاد إجمـالي الـدخل القـومي الكوري من 2.3بليون دولار في سنة 1962م إلي 477بليون دولار في العـام 2002م إلـى حـوالي 10013بليـون دولار عـام 2008م وتشير هذه الأرقام إلى النجـاح الكـبير لبرامـج التنميـة الإقتصـادية ومأأتت من نتائج في عام 1998م إنخفض إجمالي الدخل القـومي 312بليـون دولار كمـا إنخفـض نصـيب الفـرد مـن إجمـالي الـدخل القـومي إلـى 6744دولار وذلـك بسـبب تذبـذب معـدلات الصـرف الأجنـبي إلا أن هـذه الأرقـام إسـتعادت مكانتهـا ومسـتوي مـا قبـل الأزمــة عــام 2002م إمــا بالنســبه للــواردات الكوريــة فقــد زادت بمعدل منتظم بسبب سياسة التحرير الإقتصادي التي طبقتها كوريا وزاد مستوى دخل الفرد .

وبإعتبارها من أكبر الأسواق المستوردة عام 2000م فقد تجاوزت حجم الواردات الماليزية وقد شـملت الـواردات الرئيسـية الكلية على المواد الخام التصنيعية مثـل البـترول الخـام والمعـادن الطبيعية والبضائع الإستهلاكية.[1]

علــق الكــوريين أهميــة خاصــة للتعليــم بوصــفه وســيلة لتحقيــق الطموحات الشخصية والإرتقـاء الإجتمـاعي وبـدأ إنشـاء المـدارس الحكومية في كوريا منذ عام 1980م ، بعد تأسيس جمهورية كوريا في عام 1948م ، وبدأت الحكومة في إنشاء نظام تعليمي حـديث حيث إصبح التعليم الإبتـدائي إلزاميـاً، وهـذا يـدل علـى أن الشـعب الكوري المتعلم قد أدي دوراً مهمـا فـي النمـو الإقتصـادي الكـوري

(1)[1] مرجع سابق ص 20-21

(1)[1] مرجع سابق،ص 22.

السريع فـي الثلاثـة عقـود الماضـية ،حيـث أصـبحت كوريـا العضـو التاسع والعشرون في منظمة التعـاون الإقتصـادي والتنميـة وذلـك في 12ديسمبر 1996م.[1]

(3-2) سياسة التحرير الإقتصادي في مصر:[1]

(3-2-1) تجربة التحرير الإقتصادي في مصر

لقد إتجهت العديد من الدول العربية ودول العـالم الثـالث سياسـة التحريـر الإقتصـادي ،وكـان أهمهـا تجربـة جمهوريـة مصـر العربية وهي تعتبر من أوائل الدول العربيـة الـتي إنتهجـت سياسـة التحريـر الإقتصـادي ضـمن برنامـج الإصـلاح الإقتصـادي وإعـادة الهيكله، التي أشاد بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،ويعتـبر القـانون رقـم 203 لسـنة 1991م الأسـاس التشـريعي لسياسـة التحرير الإقتصادي ، حيث بدأ التنفيذ يأخذ منحاً فعليا عام 1996م، وقد بلغت حصيلة بيع الشركات عـام 1998م نحـو 2.2مليـار جنيـه وفي عام 1999م طرحـت 62 شـركة للتخصـيص بقيمـة 816.8 مليار جنيـه ،كمـا أعلنـت الحكومـة الجديـدة فـي أكتـوبر مـن عـام 1999م أن تنشيط التخصـيص سـيكون علـي رأس قائمـة أهـدافها التحريرية وأنه سيتم تجهيز 20شركة جديدة لبيعها إلى مستثمرين رئيسيين بقيمة 6.1 مليار جنيه يتم الترويـج لهـا بواسـطة شـركات عالميـة محـترفه وقـد شـهد تخصـيص شـركات الأسـمنت نشـاطاً ملحوظاً تمثل فـي بيـع 77%مـن شـركة أسـيوط للأسـمنت (الـتي تحظى بحصة تقدر بنحو 16%من سوق الأسمنت في مصـر) إلـى شريك إستراتيجي بقيمة 412 مليون دولار على أن يخصـص 10% لتجمع العاملين ويطرح 13% في السـوق الماليـة، وكـذلك شـركة بني سويف للأسمنت ، التي تعاني عجزاً مالياً يقـدر بحـوالي مليـار جنيــه ،وقــامت شــركة إســكندرية بورتلانــد للأســمنت بطــرح 4.73%بقيمة 176مليون دولار كما طرح 90%من شركة أسـمنت العامرية ، بينما أعلن عن طرح 90%من أسهم بورتلانـد للأسـمنت و47%من أسهم شركة حلـوان للأسـمنت لمسـتثمرين رئيسـيين ، ولوحظ أن شركات الأسـمنت الـتي تـم تخصيصـها نتيجـة للإنـدماج فيمـا بينهـا لتقويـة مركزهـا مثـل شـركة أسـمنت السـويس تـم تخصيصها ولكن الحكومة مازالت تحتفـظ بحصـة 30%فيهـا ،وهـي

---

(1) المرجع السابق ص 22[1]

(1) المرجع السابق ص 21-22 [1]

تعـتزم شـراء حصـة 65% مـن أسـمنت طـرة بورتلانـد بقيمـة 361مليون دولار .[1]

كما طرح للتخصيص أيضا 20%من شركة النيل للأدوية ولاحقا 30%مـن شـركة سـيد للأدويـة و10%مـن الشـرقية للـدخان و 65%مـن مجموعـة مصـر للفنـادق و90%مـن شـركة النصـر للكريستال والزجاج ، أما شـركة مصـر للألمونيـوم (تحتكـر صـناعة الألمونيوم في مصربإنتاج 180ألف طن متري سنويا) فقد بيع منها 10% للعـاملين وطـرح 8.7%علـى شـكل أسـهم فـي السـوق الماليـة،كمـا طـرح 10%-20%لتخصـيص مصـر تليكـوم مـن خلال إصـــدارات عامـــة أوليـــة (وليـــس الـــدخول مـــع شـــريك إستراتيجي)وستكون أكبر عملية تخصـيص فـي مصـربقيمة تـتراوح مابين 5.1 مليار دولار، وسيتم إنشاء هيئة مستقله لمتابعـة الأمـور الإجرائية الخاصة بتخصيص قطاع الإتصالات ،وقد تـم البـدء بطـرح شركات القطن للتخصيص بداية بشركة الدلتا لحلـج الأقطـان عـن طريـق بيـع 90%وتخصـيص 10%منهـا للعـاملين وكـذلك شـركات قطـن الأسـكندرية وقطـن القـاهرة وقطـن بورسـعيد والشـركة الشرقية للأقطان .

ومع مطلع عام 2000م أعلنت مصر خطة لتخصيص 70شركة مملوكـة للقطـاع العـام وإعـادة هيكلـة 62 شـركة أخـرى بقيمـة 5.3مليار دولار ، وقـد تـم طـرح تخصـيص 20%مـن شـركة توزيـع الكهربـاء للقـاهرة الكـبرى ، وهـي واحـدة مـن 7شـركات إقليميـة لتوزيع القوي الكهربائية تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 5.13مليار دولار، سيتم تخصيصها ،مع الإسـتمرار فـي إسـتكمال الإجـراءات اللازمـه لتأسيس الإطار التشريعي والإجرائي الذي سينظمها (هيئة الكهرباء المصرية) ويعتبر مشروع سـيدي كريـر أكبرمشـروع فـي الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا لبنـاء محطـة مسـتقلة لتوليـد الكهربـا ء بقيمـة 480مليـون (boot) بأسلوب بنـاء وتشـغيل وتمليـك ونقـل دولار لتوليد 685ميجا وات ضـمن خطـة متكاملـة للعشـرين عامـاً القادمه بقيمة 7مليارات دولار تشـمل 15 محطـة لتـوفير مانسـبته 7%ـ 8%سنوياً من الطلب الإضافي علي الكهرباء وسيلية مشـروع مماثـل فـي شـرق بورسـعيد (650ميجـاوات) وشـمال خليـج السـويس (650ميجـاوات) وشـرم الشـيخ (650ميجـاوات) وقـد منحـت المجلـة العالميـة المتخصصـة بالتخصـيص (برايفاتايزيشـن إنترناشيونال)جائزه لمشروع سيدي كرير كأهم صفقه تخصيص في الشـرق الأوسـط لعـام 1999م وتعـتزم مصـر أن يغطـي القطـاع

---

(1)[1] المرجع السابق ص 22-23

الخاص مايقارب 80%من الإستثمار الكلي في هذا المجال بحلـول عام 2002م.

(3-2-2)آثار سياسة التحرير الإقتصادي في مصر[1]:

هناك العديد من الآثار والإنعكاسات الإقتصادية والتي تتضمن سياسـة التحريـر الإقتصـادي ،فمثلاً أدى تطـبيق هـذه السياسـات لإنعكاسات مالية وإقتصادية وإجتماعية ،ففـي الجـانب المـالي أدى ذلك إلى زيادة الموازنـة الرأسـمالية للدولـة والنفقـات والإيـرادات الجارية نتيجة لبيع بعض المؤسسات من جهة ،وعـن طريـق تحريـر شركات القطاع العام وتوفير إدارة أفضل للوحدات التابعة لها مـن جهة أخرى، ونتيجـة لتخفيـض النفقـات الجاريـة عـن طريـق تقليـل الدعم من جهة ثالثة، مما أدى بدوره إلى سد العجز فـي الميزانيـة وإلى تقليص معدل التضخم ، سياسة التحرير الإقتصادي في مصـر من شأنها أيضاً أن تقود إلى الحد من الإحتكار ومايترتب عليـه مـن أضرار بالمستهلك ، نتيجة لإنخفاض التوعية وإرتفـاع الأسـعار ،كمـا وأنها قللت من حجم المديونية الخارجية وزادت من توسـيع قاعـدة الملكية لدي المصريين وتعميق إحساسهم بالإنتماء لكي يؤدي ذلك إلى توسيع أسواق المال وذلك نتيجة لـبيع أسـهم شـركات القطـاع العام المخصخصة ، وأن مصر لجأت للخصخصه في إطار سياسات وإستراتيجيات متكاملة من شأنها أن تتيح الفرصة للقطـاع الخـاص وقطاع الأعمال عن طريق التحرير ورفع القيود الحكومية وتحسين مسـتوى الإدارة ليلعـب دور مهمـا فـي تحقيـق الأهـداف القوميـة للتنمية ، وفـي المسـاهمة فـي مواجهـة المشـاكل الرئيسـية الـتي تقابل المجتمع المصـري وتتلخـص أهمهـا فـي التضـخم الإقتصـادي والبطالة وتباطؤ معدل النمو .

وبالنظر لأثر هذه السياسات على الميزان التجاري المصري، نلاحظ أن الصادرات المصـرية 1981م (2 مليـار دولار) وإرتفعـت في 2005م إلي 11مليـار دولار كمـا أن الإقتصـاد المصـري حقـق نمواً حقيقياً خلال عام 2005م بنسبة 6.9%وهو مـالم يحـدث منـذ 15عام، ورغـم النمـو يعيـش 45% تحـت خـط الفقـر وإزداد عـدد العاطلين عـن العمـل، أمـا عجـز الموازنـة فقـد إرتفـع العجـز مـن 6.9%مليار جنيه عام 2001م إلي 11مليار جنيـه عـام 2007م أي أنه تضاعف ، وإرتفعـت بالتـالي نسـبة عجـز الموازنـة إلـى الناتـج المحلي من 5.2%عام 2002م إلى مايقدر ب 5.9%عـام 2007م وإذا تزايد العجز بهذا الشكل فإنه يصعب تحقيق الناتج فـي خفـض التضخم .

---

(1)[1] المرجع السابق ص 23-24

وأيضا تزايد الدين العام الـى 521مليـار جنيـه ، وهـذه المؤشـرات تثبت إخفاق سياسـة التحريـر الإقتصـادي فـي التخفيـض مـن حـدة البطالة والتضخم والفقر ،رغم المحاولات الجادة في تمويل وإقامة مشروعات لإمتصاص البطالة، بل إن الفقر في تزايـد فـي منـاطق الصعيد على الرغم من أنه تراجع في باقي أنحاء مصـر ككـل خلال 1995ـ 2008م ،وتشير دراسات أجرتها منظمات غير حكومية إلى أن التخلص من الفقر لايتم في محاولة واحدة أو حتى مرحلة وأنــه يحتاج إلى طائفة من السياسات المتكامله . [1]

في هذا الفصل تمت دراسة سياسة التحرير الإقتصادي عالمياً من خلال دراسة كوريا الجنوبية ومصـر كمثـال وتـم التوصـل إلـي أنهـا أدت إلي أثار إيجابية ،كمـا لاحظنـا فـي كوريـا الجنوبيـة ، أدت إلـي زيادة الناتج المحلـي الإجمـالي وكـذلك فـي مصـر أدت إلـي زيـادة معدل النمو.

الفصل الرابع :سياسة التحرير الاقتصادي في السودان

المبحث الأول :أهداف سياسة التحرير الإقتصادي في السودان .

(1)
(1) المرجع السابق ص 24

المبحث الثاني : معوقات تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي في السودان.

المبحث الثالث: المعالجات الإجتماعية بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي

الفصل الرابع

(4-1)التحرير الإقتصادي في السودان:-[1]

بـدأ التخطيـط لسياسـة التحريـر الإقتصـادي فـي السـودان فـي المؤتمرالوطني للإنقاذ الإقتصادي عام 1989م وخرج هذا المـؤتمر بمقـررات خاصـة بقـوي السـوق الحـر ودور الدولـة فـي النشـاط الإقتصادي.

- فيما يتعلق بقوي السوق الحر تمثلت أهم المقررات في الآتي :

- الأصل في النشاط الإقتصادي عامة هو قوى السوق الحر التي تقيدها أهداف وموجهات فلسفة المجتمع والظروف العملية.

- إعتماد مؤشرات قوى السوق في إنتاج وتبادل السلع والخـدمات ذات الوفرة وفي تبادل سلع الصادر .

- إعتماد مؤشرات قوي السوق في تخفيض الموارد لإنتـاج السـلع والخدمات عامة في خطة الإصلاح والتنمية .

- تمثلت أهم المقررات الخاصة بدورالدولة في هـذا المـؤتمر فـي الآتي :

1. وضع السياسات الإقتصادية المتسقة.

(1)[1] د.طه بامكار مرجع سابق ص 36-37

2. إعداد وإعتماد خطط وبرامج الإصلاح والتنمية وتنفيذ مايليها بكفاءة وإقتدار.
3. منع الإحتكار إلا للضرورة القصوي .
4. محاربة الفساد والتسيب وتبديد الموارد والإكتناز والممارسات الخاطئة.
5. تدخل الدوله لضبط تبادل السلع الضرورية ذات الندرة أو المحتكرة أو المدعومة.
6. تقوم الدولة بتحديد هوامش الأرباح وتحديد الحد الأدني للأجور .
7. إعداد وإعتماد بعض الممارسات الإقتصادية الخاطئة للمسائلة الجنائية .

وتمثلت سياسات التسعير في إطار برامج سياسة التحرير الإقتصادي التي أتخذت في فبراير من العام 1992م في إلغاء القيود على الأسعار في كل المستويات وتحديد هوامش الأرباح في المعاملات التجارية وأستثني من ذلك أسعار المواد البترولية والسكر والخبز ، والرسوم التي فرضتها المرافق العامة في نفس الوقت تم زيادة أسعار هذه السلع نتيجة لتعديل سعر الصرف .

- وإنبثق من المؤتمر الوطني للإنقاذ الإقتصادي البرنامج الثلاثي للإنقاذ الوطني الذي غطي السنوات 1991/90-1992-91/1993م وكانت الأهداف العامة لهذا البرنامج تتمثل في الآتي :
1. تحريك جمود الإقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج .
2. حشد كل الطاقات المتاحة وفتح الباب لكل من يرغب داخليا وخارجيا في المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهيكل الإقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لفتح باب المشاركة للجميع .
3. تحقيق توازن إجتماعي بحيث لاتتم عملية التحريك الإقتصادي على حساب الفئات الضعيفة إقتصادياً.[1]

أهداف سياسة التحرير الإقتصادي في السودان (2-4)[2]

في فبراير 1992م إتخذت الدولة قراراتها الجريئة والخاصة ببرنامج التحرير الإقتصادي والذي إستهدف تحريك جمود الإقتصاد وإزالة التشوهات الهيكلية المتراكمة منذ بداية السبعينات والتي ركزت على القيود والضوابط التي كبلت حركة التجارة في

---

(1) د.طه بامكار ،مرجع سابق ، ص 36-37.

(2) د.عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ،الجزء الأول ص 62-63.

السودان وخاصة على الواردات والصادرات وتحديد سقوفات على أرباح الأعمال وحد أدني للأسعار في كل مستويات الإنتاج والتوزيع ،وتقييد حركة سعر الصرف والذي لم يعد يمثل السعر الحقيقي للجنيه .وأدت هذه السياسات والإجراءات إلي تشوهات التي أعاقت إنطلاق الإقتصاد السوداني وخلقت خللاً جسيماً في الوضع المالي ،وتراجعت معدلات الناتج المحلي الإجمالي، كما تدهور أداء الصادر وبالتالي خلقت مزيد من الضغوط في الحساب الجاري ، ومزيداً من الخلل في ميزان المدفوعات ،ويعتبر برنامج التحرير الإقتصادي أول برنامج من نوعه يتم إتخاذه منذ أن بدأ الخلل يسري في مفاصل وهيكل الإقتصاد السوداني منذ مطلع السبعينات ،وكأول عمل إقتصادي كبير يهدف إلى الإصلاح الهيكلي في الإقتصاد السوداني الذيظل يعاني كثيراً من الصعوبات ، والإختناقات والتي ترتب عليه تشوهات في توظيف الموارد وتدهور الإنتاج وخلل في التوازن الداخلي والخارجي ، وبذلك يعتبر البرنامج نقطة تحول في مسار الإقتصاد السوداني .
وسياسة التحرير الإقتصادي كإحدى برامج التكييف الإقتصادي والإصلاح الهيكلي لها أهداف يمكن إجمالها فيما يلي :- [1]
1. إمتصاص السيولة الفائضة وغير المفيدة في الإقتصاد .
2. الإحتفاظ بتكاليف التمويل في مستوى لايقل عن معدل التضخم مع العمل على خفض معدل التضخم لتخفيض، positive level مستوى تلك التكاليف .
3. تخفيض عجز الميزانية العامة حتى لا تضطر الدولة لتمويل العجز بالإستدانة من النظام المصرفي .ويتم ذلك بالعمل على زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات العامة بما في ذلك الإلغاء التدريجي لدعم السلع الإستهلاكية وإلغاء الإعفاءات الجمركية والضريبية ،مع عدم تركيز تخفيض الإنفاق علي مشروعات البنيات التحتية وبناء القدرات التي تساعد على النمو وزيادة معدل الإنتاج.
4. إتخاذ الإجراءات التي تضمن نظام صرف موحد واقعي ومرن يساعد علي تحسين القدرة التنافسية للصادر في الأسواق الخارجية .
5. ترشيد الإستدانة الخارجية قصيرة المدى لتفادي زيادة أعباء إضافية على الحساب الخارجي في المدى القصير أو تعريض إقتصاد لمخاطر غير محسوبة وغير مأمونة العواقب .

(1) المرجع السابق ص ص 16-17

6. إجراء إصلاحات هيكلية في النظام المالي ونظام تسعير الإنتاج المحلي والإصلاح الضريبي وتحرير التجارة لحفز الإنتاج وتحريك الإقتصاد ليزيد من فعالية آلياته .
7. إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية لضمان تنفيذ البرنامج بصورة فعالة .

ونجمل فيما يلي الإجراءات التصحيحية لهيكل الإقتصاد السوداني التي تم إتخاذها في إطار البرنامج.

أولا :السياسات المتعلقة بالحساب الخارجي[1]:

1. توحيد أسعار الصرف السائده عندئذ ،وهي السعر الحر وسعر الصرف الخاص بالإستثمار التجاري، وتم تكوين لجنة من المصارف التجارية لتحديد سعر الصرف الموحد دون أي تدخل من بنك السودان ،والسعر الموحد الذي تحدده اللجنه هو السعر المعلن والذي تتعامل به جميع المصارف .
2. تحويل المصارف التجارية للتعامل في بيع النقد الأجنبي لتمويل إستيراد السلع، ماعدا السلع المحظورة إلى جانب السماح بالتحويلات الرأسمالية والتحويلات غير المحظوره وفي شهر يونيو من نفس العام تم السماح بتحويل العملات الأجنبية إلى داخل البلاد وخارجها للمغتربين وغيرهم دون أي قيود، كما تم إلغاء كل القيود على الحسابات بالعملات الأجنبية لدى المصارف .
3. تم إلغاء رخص الإستيراد ماعدا الرخص الخاصة بالسلع المستورده في إطار إتفاقيات البرتوكولات الثنائية.
4. إلغاء رخص الصادر، ولكن تم تحديد أسعار سلع الصادر على أن تورد حصيلة الصادر إلى المصارف التجارية وتحاسب الحصيلة بسعر الصرف الموحد .

ثانيا :الإجراءات المالية :

1. يتم تقييم قيمة الإستيراد بفرض الرسوم الجمركية علي أساس السعرالحر الموحد، وذلك بالتدرج كل ثلاثه أشهر بدءاً بسعر الصرف 15جنيه للدولار ،علي أن يطبق سعر الصرف الحر الموحد في نهاية المدة، أي نهاية الربع الأخير من الفترة .
2. فرض رسوم صادر مؤقتاً لإمتصاص الأرباح غير المتوقعة للمصدرين نتيجة لتعديل سعر الصرف كما يلي :-

75 %قطن إنتاج الزراعة المروية والصمغ
20 %سمسم واللحوم الحية
10 %سلع الصادر الأخري

---

(1)[1] المرجع السابق ص 18-19

أ. لإمتصاص الأثـار المـترتبه علـى سياسـة التحريـر الجديـدة علـى بعض الفئات الضعيفة تم رفع الحد الأدنى للأجور من 900جنيه إلى 1500جنيه في الشهر، كمـا تـم رفـع المعاشـات للمتقاعـدين مـن الخدمه العامة، إلي جانب وضع برنامج دعم الأسـر الفقيـرة بمبلـغ 500جنيه للأسره في المرحلة الأولي.
ب. إلغاء الـدعم المقـدم للمؤسسـات الحكوميـة الخاسـرة ماعـدا المرافق العامه ووكالة السودان للأنباء .

ثالثا: الإجراءات في مجال السياسات النقدية :

1. تم الإفراج عن الأرصده المحجوزه منذ 1990م في أطار إجراء إستبدال العملة .
2. الإبقاء على سياسة سقوف التمويل ومتطلبات الإحتياط النقدي لدى بنك السودان.
3. السـماح للمصـارف بتحديـد فئـات الرسـوم وهـوامش الأربـاح للودائع .

رابعا :في مجال سياسات التسعير :

إلغاء القيود علـى الأسـعار فـي كـل المسـتويات وتحديـد هـوامش الأرباح في المعاملات التجارية والإنتاج وقد أسـتثنى القـرار أسـعار المواد البترولية والسكر والخبز والرسـوم الـتي فرضـتها المرافـق العامه ،ولكن في نفس الوقت تم إجراء زيادات في أسـعار السـلع المستثناه تمشياً مع الزيادة المترتبة على تعديل سعر الصـرف مـع تخفيض الحصص الإسبوعية للمواد البترولية .

إلغاء القيود على الإستثمار بما في ذلك رخص الإسـتيراد والسـماح للقطاع الخاص بالمنافسة من كل القطاعات.[1]

معوقـات تطـبيق سياسـة التحريـر الإقتصـادي فـي(3-4) السودان[2]

1. حصر البرنامـج إهتمـامه فـي الإصـلاح الهيكلـي دون ربـط ذلـك بالإصلاح الإقتصـادي الشـامل ، خاصـة فـي مجـال القطـاع المـالي والنقدي وبالتالي عجز عن تحقيـق هـدفه فـي الإصـلاح الإقتصـادي وتحقيـق النمـو المسـتدام فـي ظـل إسـتقرار إقتصـادي مـن خلال برنامج إصلاح هيكلي وإقتصادي شـامل، إذ لايمكـن تجـاوز الإختلال بين الطلب الكلي والعـرض الكلـي فـي غيـاب مثـل هـذا البرنامـج الشـامل كمـا لايمكـن تحقيـق نمـو مسـتدام فـي ظـل إسـتقرار إقتصادي مع الخلل في توازن الإقتصاد الكلي.

---

(1) المرجع السابق ص 65-66[1]

(2) د المرجع نفسه ص 122-123[2]

2. بظهور نظام سعر الصرف المتعدد وتمسك الدولة بسعر صـرف غير واقعي مع التسارع فـي إرتفـاع معـدلات التضـخم إهـتزت ثقـة القطاع الخاص في السياسات الإقتصادية .
3. مر السودان خلال فـترة تنفيـذ البرنامـج بفـترة جفـاف- عـامي 1991-1992م أثرت على الإنتاج الزراعي .
4. إن إنعكاس الآثار المالية لإعـادة هيكلـة الإقتصـاد علـى الجـانب الإجتماعي كان فوق توقعات البرنامج فقد تم إنشاء أجهـزة عديـدة لتخفيف آثار إعادة الهيكلة الإقتصادية على فئات المجتمع الضعيفة، إلا أن تسارع دائرة الضغوط على هذه الفئـات كـان أقـوى وأسـرع من قوة هذه المؤسسات على مواجهتها وإمتصاصها ،.لـذلك واجـه البرنامج ضغوطاً سياسية هائلة أثـرت علـى قـدرته فـي الإسـتمرار بنفس القوة التي بدأ بها . بل إضطر البرنامـج للـتراجع عـن بعـض أهدافه مثل إزالة التشـوهات فـي الإقتصـاد عـن طريـق الإحتفـاظ بنظام سعر صرف واقعي وموحـد، كمـا تراجـع الرنامـج أيضـاً مـن الإستمرار في إلغاء الدعم عن بعض السلع .
5. لم يحقق البرنامج أهدافه كاملة في خـروج الدولـة مـن مجـال الإنتاج، إذ لم يجد البرنامج تشجيعاً من القطاع الخاص الوطني في شراء المؤسسات المطروحة للإستخصاص لـذا لجـأت الدولـة إلـى تحويـل بعـض مؤسسـاتها إلـى الحكومـات الولائيـة أو الإتحـادات الفئوية .

المعالجات الإجتماعية بعد تطبيق سياسـة التحريـر(4-4) الإقتصادي:-[1]

يعتـبر السـودان حـتي العـام 1992م فـي مـؤخرة الـدول الناميـة الفقيـرة ،وخلال العـام 1992م تـم تطـبيق سياسـة التحريـر الإقتصـادي علـى خلفيـة الأوضـاع الإقتصـادية والإجتماعيـة لعقـد الثمانينات والتي إستمرت حتى النصف الأول من عقـد التسـعينات من القرن الماضي .

وشهد عقد الثمانينات وفي النصف الثاني تسعينات القرن الماضي تراجعاً في الأوضاع الإجتماعية للشرائح الضعيفة وأصحاب الدخول المحدودة في المجتمـع حيـث تراجعـت الـدخول الحقيقيـة لتلـك الشـرائح كمـا تراجـع أداء الخـدمات الصـحية والتعليميـة، وتداخلت عـدة عوامـل طبيعيـة وسياسـية وإقتصـادية لتـؤدي لتلـك الأوضاع .

وبعد تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي قامت الدولة بعدد من المعالجات الإجتماعية تمثلت في إسـتحداث عـدد مـن الآليـات

---

(1)[1] مرجع سابق ، ص 165

والبرامـج لتخفيـف حـدة الفقـر والآثـار السـالبة لسياسـة التحريـر الإقتصادي وتمثلت أهم هذه الآيات في الآتي :

1. سياسات إصلاح القطاع الإجتماعي للفترة من 1999-2000م .
2. الزكاة .
3. التأمين .
4. صندوق المعاشات .
5. صندوق رعاية الطلاب .
6. برامج التكافل الإجتماعي .

- برنامج القطاع الإجتماعي [1]

فيما يتعلق ببرنامج القطاع الإجتماعي إتضح أن هذا البرنامـج (كمـا أورده عبد الوهاب عثمان شيخ موسـي عـام 2001م) يتكـون مـن أربعة محاور وهي :

أ. المحور الأول :

وتمثل في الدعم المباشر 1999م لبعض الأسر الفقيرة فـي ولايـة الخرطوم .وبدأ العمل في هذا المحور كمرحلـة أولـى مـن برنامـج الدعم الإجتماعي بإنشاء صندوق ساهم في تمويله كـل مـن وزارة المالية الإتحادية ولاية الخرطوم وديوان الزكـاة .وحـددت المرحلـة الأولى بكفالة 90ألف أسرة بمنحة شهرية قدرها 10 ألف جنيه.

وشمل الدعم في هذه المرحلة طلبـة الجامعـات فـي شـكل دعـم وجبة الفطور والمواصلات وكانت تقدمها ولاية الخرطوم.

ب.المحور الثاني :

يمثل هذا المحور خدمات الصحة للشرائح الضعيفة فـي المجتمـع ، وتتمثل في مجابهـة العلاج فـي الطـوارئ ودعـم رسـوم العمليـات بالمستشفيات الحكومية ومجانية الأدوية المنقذة للحياة الي جـانب دعم العقاقير الخاصة بغسيل الكلى لمرضي الفشل الكلوي .

أ. **المحور الثالث:**

ويتمثل في تفعيل مشروع التـأمين الصـحي وسـنتحدث لاحقـا عـن مجهودات التأمين الصحي.

ج.المحور الرابع :

ويتمثل في زيـادة الـدخول الحقيقيـة وذلـك بـإحتواء التسـارع فـي إرتفاع معدلات التضخم وإتخاذ السياسات المالية والنقدية الكفيلـة بتخفيض معدلاته الى الرقم الواحد، إلـى جـانب تحقيـق الإسـتقرار لنظام سعر الصرف للعملة الوطنية ومحاصرة التدهور فيها .

ثانيا. الزكاة:

---

(1)[1] د.طه بامكار ، مرجع سابق ، ص 165

الزكاة تعتبر من الشعائر الإسلامية المهمة ومن الملامح الأساسية للإقتصاد الإسلامي ،ومشروع الزكاة في السودان خرج من الإطار النظري له ودخل عملياً الإقتصاد منذ زمن بعيد.

وأصبحت الزكاة تلعب دوراً بارزاً ومقدراً منذ تسعينات القرن الماضي ، ويمكن تسليط الضوء على هذا الدور على النحو الآتي :

أ. التحصيل .

تشمل جباية الزكاة عروض التجارة ، الزروع ،المهن الحرة ، الأنعام ،المال المستفاد والمستغلات .وبلغ إجمالي الجباية للعام 2004م حوالي 24.1مليار دينار سوداني بنسبة تحصيل بلغت 99%من الربط المقدر .[1]

وتمثلت أكبر الزيادات في وعاء عروض التجارة .وقد سجل وعاء الزروع أكبر نسبة في الأوعية التحصيلية عام 2004م حيث بلغت نسبته حوالي 45.2%من التحصيل الكلي للزكاة .

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للزكاة إتضح أن الزكاة تشمل جميع ولايات السودان.

ب. المصارف:

وبلغ إجمالي الصرف الفعلي لمصارف الزكاة للعام 2004م حوالي 22.1مليون دينار بنسبة صرف بلغت حوالي 91.4% من الجباية الفعلية وبنسبة زيادة قدرها 37.4%عن العام 2003م وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة حوالي 1426645 أسرة

ثالثا .المعاشات:[1]

تعتبر شريحة المعاشيين من الشرائح المهمة في الإقتصاد السوداني.، وتعتبر من الشرائح الضعيفة ،حيث تنخفض إنتاجية هذه الشريحة عما كانت علية قبل النزول للمعاش.

وحتي العام 2004م بلغ التحصيل الفعلي لصندوق المعاشات حوالي 13734.29مليون دينار وتتمثل أهم مصادر تمويل صندوق المعاشات في إلتزامات العاملين بالحكومة والشركات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة وغيرها ، وتتمثل أهم مصروفات الصندوق حتي العام 2004م في مصروفات منافع المعاشين (معاشات ، إستبدال وإضافات ، مكافآت وسلفيات)والتمويل الإستثماري والدعم الإجتماعي للمعاشيين وفيما يتعلق بالحد الأدنى للمعاش ،نلاحظ أنه قد إرتفع من حوالي 15دينارعام 1990م الى حوالي

---

(1)[1] المرجع السابق ص 165-166

(1)[1] المرجع السابق ص 166-167

4500دينار عام 2004م والى أكثر من ذلـك خلال الأعـوام التاليـة للعام 2004م.

وعموماً يمكن القول أن فئـة المعاشـيين تعتـبر مـن الفئـات الأساسـية الـتي عملـت فـي الدولـة سـابقاً ،وسـاهمت هـذه الفئـة بجهود مقـدرة فـي عمليـات التنميـة الإقتصـادية والإجتماعيـة خلال عمرها الإنتاجي، وتواجه هذه الفئة مشكلات كبيرة تتعلـق بالسـكن ، وتعليم الأبناء بالإضافة إلى مصروفات أسرهم الجارية لذلك لابد من الإهتمام بهم بدرجات كبيرة وبذل مزيـد مـن الجهـود نحو الحفاظ علي نفس مستوى الرفاهية الذي كانو يتمتعوا به أثناء فترة خدمتهم، خاصة وأنهم في مستوى من العمر يحتاجوا فيه إلى المزيد من الراحة والرعاية الصحية والعناية وغيرها

رابعا:التأمين الصحي والخدمات الصحية:

يعتبر التـأمين الصـحي مـن المؤسسـات الإجتماعيـة المهمـة الـتي تخفـف أعبـاء العلاج علـى المـواطن فـي السـودان.وتـم إعتمـاد مشـروع التـأمين الصـحي عـام 1996م حيـث خصـص لـه حـوالي 16500000دينارکـدعم شـهري مـن موازنـة عـام 1996وتطـور التأمين الصحي في السودان حتى أصبح يغطي حـوالي 5.3 نسـمة مليون من السكان عام 2005م.وتوسع التأمين الصحي حتى أصبح يغطي كل ولايات السودان.

ويقدم التأمين الصحي الخدمات الخاصة بـالعلاج والفحـص والـدواء بأسـعار مخفضـة بحـوالي 75%مـن سـعر السـوق.وهنـاك بعـض الخدمات العلاجية المجانية .

ويعتبر التأمين الصحي من المعالجات الفعالة بعـد تطـبيق سياسـة التحرير الإقتصادي ونتيجة لجذب عدد كبير مـن المشـتركين نحـوه، فإن التأمين الصحي يحتاج إلى المزيـد مـن التوسـع فـي الوحـدات الصحية لتخفيف الإكتظاظ فـي بعـض المنـاطق ، كمـا يحتـاج إلـي إتاحة بعض الأدوية اللازمة للمرضي والتي تندر في بعض الأحيان . بلـغ أن الـدعم الحكـومي الكلـي للصـحة ، بمـا فيـه دعـم التـأمين الصحي ودعم الصناديق الإجتماعية حوالي 106مليون دولار بنسبة 1.5%من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2005م.

وشمل الدعم الحكومي الصحي أيضاً مجالات صحة الامومة ، مكافحـة الأيـدز ،مكافحـة الملاريـا ،مكافحـة الـدرن ،مكافحـة البلهارسـيا ،كمـا شـمل تأهيـل البنيـات التحتيـة الصـحية ، البرامـج الصحية المتعلقة بتخفيف حدة الفقر ومشروعات العلاج بالداخل . وبالرغم من الجهود المبذولة من الحكومـة والصـناديق الإجتماعيـة لتخفيف أعباء العلاج عن المـواطن ،إلا أن هـذا الـدعم لايزيـد عـن 11دولار للفرد في المتوسط خلال العام 2005م.وتحتاج الحكومـة

والصناديق الإجتماعية إلى بذل المزيد من الجهود لرفع الدعم الصحي للأفراد حتى يتوافق مع المبالغ المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية والذي قدرته بحوالي 34دولار للفرد.[1]

خامسا : الصندوق القومي لرعاية الطلاب:

أنشأ الصندوق القومي لرعاية الطلاب عام 1991م أي قبل تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي بعام والهدف منه معالجة الآثار السالبة للتوسع في التعليم العالي ، وكان التعليم العالي في نظامه القديم يتكون من خمسة جامعات حكومية وبعض المعاهد والكليات ،وكانت أعداد الطلاب الذين يتم إستيعابهم بالجامعات مقارنة بالطلاب الممتحنين قليل جداً . وكان هناك عدد كبير من الطلاب الناجحين يذهبون خارج السودان لتلقي التعليم .

وخلال الفترة من 1991-2004م توسع عدد الجامعات والكليات والمعاهد حتى بلغ 73مؤسسة وإزداد أعداد الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة والعامة 255084طالب، وخلال هذه الفترة تغير نظام السكن والإعاشة والترحيل للطلاب وأدخل نظام الصندوق القومي لرعاية الطلاب كبديل للنظام القديم ،وتكمن الفكرة في قبول أعداد كبيرة من الطلاب مع تقديم الخدمات الأساسية لهم.

وحقق الصندوق القومي لرعاية الطلاب ،كمؤسسة إجتماعية عملت في ظل سياسة التحرير الإقتصادي، كثيراً من الأهداف تمثل أهمها في بناء عدد كبير من المدن الجامعية والتي إستوعبت مايقارب 150ألف طالب وطالبة . ويقدم الصندوق خدمات الكهرباء والمياه وترقية البيئة وغيرها داخل المجمعات السكنية ، ويكفل الصندوق عدد كبير من الطلاب كما يتم تأمين الطلاب صحياً بالتنسيق مع التأمين الصحي بالإضافة إلي ذلك تقدم خدمات الإسعاف والترحيل والمناشط الطلابية وغيرها.

وعموما يمكن القول أن الصندوق القومي لرعاية الطلاب ساهم كثيراً في إزالة الآثار السالبه الناجمة عن التوسع في التعليم العالي ،ويحتاج الصندوق القومي لرعاية الطلاب إلى المزيد من الدعم الحكومي والشعبي لمقابلة الأعداد المتزايدة في أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات.[1]

---

(1)[1] المرجع السابق ص 168 ص 169

(1)[1] المرجع السابق 169

فـي هـذا الفصـل تمـت دراسـة سياسـة التحريـر الإقتصـادي فـي السودان من حيث الأهداف والأهمية والمعوقات وكذلك المعالجات ، وسوف يتم دراسة أثر سياسة التحرير الإقتصـادي علـي الميـزان التجاري في الفصل القادم .

الفصل الخامسٍ:الدراسة التطبيقية

المبحث الأول :وضع الميزان التجاري(1993-2012م).

المبحث الثاني : وضع سعر الصرف(1993-2012م).

المبحث الثالث: وضع الناتج المحلي الإجمالي(1993-2012م).

المبحث الرابع: نموذج لتقدير أثرسياسة التحرير الإقتصادي علـي الميـزان التجـاري مـن خلال (سـعر الصـــرف الرســـمي والمـــوازي والناتـــج المحلـــي الإجمالي)

المبحث الخامس :النتائج والتوصيات.

الفصل الخامس

(5-1)وضع الميزان التجاري(1993-2012م)[1]

مقدمة:

(1)[1] تقارير بنك السودان لسنوات مختلفه

يتكون الميزان التجاري من متحصلات ومدفوعات التجارة الخارجيـة والتحـويلات المرتبطـة بهـا، وإتسـمت إتجاهـات الصـادر بالجمود في فترة الثمانينات والتسعينات نتيجة لنمو الإنتـاج البطـئ والمتدهور أحياناً، لم تتطور الصادرات السودانية ولم يتغير حجمهـا بـالرغم مـن الإمكانـات الهائلـة الـتي تتمتـع بهـا البلاد مـن زراعـة ومعــادن وغيرهــا ، ويعــزي ذلــك لفشــل السياســات الزراعيــة المختلفة ، وظل الميزان التجاري يعاني عجزاً مسـتمراً فـي أغلـب سنوات الدراسة.

مـن الجـدول السـابق نجـد أنـه فـي سـنة 1995 م كـانت قيمـة الصادرات 555.7 مليـون دولار وقيمـة الـواردات 1184.5 مليـون دولار وسجل الميزان التجاري عجـزاً مقـداره 628.8 مليـون دولار مقارنــة بعجــز قــدره 637.6 مليــون دولار فــي العــام 1994 م ، ويعزى إنخفاض العجـز فـي الميـزان التجـاري خلال عـام 1995 م الى زيادة حصيلة الصادرات البالغة 31.8 مليون دولار والتي فاقت الزيادة في قيمة الواردات والبالغة 23مليون دولار .

أما في سنة 1996 م إرتفعت قيمة الصادرات إلى 620.2 مقارنة بسنة 1995 م وإرتفعت قيمة الواردات الـى 1504.4 ممـا أدى إلى إرتفاع العجـز فـي الميـزان التجـاري إلـى 884.2 مليـون دولار .

وفي العام 1997 م سجل الميزان التجـاري عجـزاً قـدره 985.5 مليون دولار مقارنة بعجز الميزان التجاري لعام 1996 م ، ويعزى هذا الإرتفاع في العجز إلى الزيادة في الواردات بمـا قيمتـه 75.3 مليون دولار وإلى الإنخفاض في قيمة الصـادرات بمـا قيمتـه 26. مليون دولار.

ونلاحظ في عام 1998 م سجل الميزان التجاري عجزاً كبيرا بلغ 1328.9 مليون دولار مقارنة بعجز عام 1997 م البالغ 985.5 مليون دولار ، ويرجع العجز الكبير في الميزان التجاري إلى الزيادة في الواردات بما قيمته 344.9 مليون دولار بنسبة 21.8% وتعتـبر مدخلات إنتاج البترول سبباً رئيسياً في هذه الزياده.

سجل الميزان التجاري لعام 1999 م عجزاً مقداره 634.8 مليون دولار مقارنة بـ 1328.9 مليون دولار في عـام 1998 م أي بتحسـن قـدره 694.1 مليـون دولار (52%) ، وذلـك بـالرغم مـن تراجع قيمة الصادرات غير البترولية مـن 595.7 مليـون دولار فـي عام 1998 م الى 504.2 مليون دولار في عام 1999 م ، ويعـزى التحسن في الميزان التجاري لدخول البترول في قائمة الصـادرات لأول مرة في عام 1999 م.[1]

وفي عام 2000م طرأ تحول كبير في الميزان التجاري حيث سـجل فائضـاً قـدره 254 مليـون دولار مقارنـة بعجـز قـدره 634 مليـون دولار فـي عـام 1999 م أي بتحسـن قـدره 888.8 مليـون دولار بما يعادل 140% ، يرجع التحسن في الميزان التجـاري إلـى إرتفاع عائـد الصـادرات البترولية بما يعادل 131.6% عـن العـام السابق.

أما في عام 2001 م سجل الميزان التجاري عجـز قـدره 602.2 مليون دولار مقارنة بعام 2000 ، يعزى ذلـك للإنخفـاض فـي عائـد الصـادرات مـن 1806.7 مليـون دولار إلـى 1698.7 مليـون دولار بنسـبة 6% بينمـا زادت الـواردات من 1552.7 مليـون دولار الـى 2300.9% مليون دولار بنسبة 2.1%.

وفي العام 2002 م إنخفض عجز الميزان التجـاري مـن 602.2 مليون دولار في عام 2001م إلى 497.3 مليون دولار في عام 2002 م بنسـبة 17.4% ويعـزى التحسـن إلـى إرتفـاع قيمـة الصـادرات مـن 1698.7 مليـون دولار الـى 1949.1 مليـون دولار بنسبة 14.7% بينما سجلت الواردات إرتفاعاً طفيفاً مــن 2300.9 مليون دولار إلى 2446.4 مليون دولار بنسبة 6.3%.

أما في عام 2003 م سجل الميزان التجاري عجزاً قـدره 339.7 مليون دولار مقارنة بعجـز قـدره 497.3 مليـون دولار فـي عام 2002م ، ويعزى إنخفاض العجـز فـي الميـزان التجـاري خلال عام 2003 م إلى الزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات البالغ قـدرها 593.1 مليـون دولار بنسـبة 30.4% والـتي فـاقت الزيـادة فـي حصيلة الواردات والبالغ قدرها 435.5 مليون دولار بنسبة 17.8% .

تحسن الميـزان التجـاري فـي العـام 2004 م بسـبب انخفـاض العجز فيه من 339.7 مليون دولار في عـام 2003 م الـى 279.5 مليـون دولار فـي العـام 2004 م بنسـبة 14.2% ، ويعـزى ذلـك للزيادة الكبيرة في حصـيلة الصـادرات للعـام 2004 مقارنـة بعـام

(1) تقارير بنك السودان المركزي لسنوات مختلفه[1]

2003 بمبلـغ 1235.6 مليـون دولار بنسـبة 48% والـتي فـاقت الزيادة في حصيلة الواردات والبـالغ قـدرها 1193.3 مليـون دولار بنسبة 41%.

إرتفع العجز في الميزان التجاري في العام 2005 م الى 1932.5 مليون دولار مقارنة بعام 2004 م ، يعزى ذلك للزيادة الكبيرة فـي الواردات والتي إرتفعت من 4075.2 مليون دولار في عـام 2004 م الى 6756.8 مليون دولار في عام 2005 م بمعدل 65.8%.

وفي العام 2006 م إرتفـع العجـز فـي الميـزان التجـاري مـن 1932.5 مليـون دولار فـي العـام 2005 م إلـى 2416.9 مليـون دولار في عام 2006 م بمعدل 25.1% ويعـزى ذلـك إلـى للزيـادة الكبيرة في الواردات والتي إرتفعت من 6756.8 مليون دولار فـي عام 2005 م إلى 8073.5 مليون دولار في عام 2006 م بمعـدل 19.5%.[1]

تحول عجز الميزان التجـاري فـي العـام 2006 م إلـى فـائض فـي العــام 2007 م مقــداره 103.7 ويعــزى ذلــك لإرتفــاع حصــيلة الصــادرات بمعـدل 57% و إرتفـاع حصـيلة الصـادرات البترولية خصوصاً .

في العام 2008 م إرتفع الفائض الى 2319 مليون دولار أي بمعـدل 197.5% وذلـك بسـبب زيـادة حصـيلة الصـادرات الـى 11670.5 مليــون دولار مقارنــة بالعــام 2007 م ، أيضــاًإرتفعت الورادات إلى 9351.5 مليون دولار.

أما في العام 2009 م سجل الميزان التجاري عجز قدره 1433.8 مليـون دولار وذلـك لإنخفـاض حصـيلة الصـادرات مـن 11670.5 فـي عـام 2008 الـى 82571.1 فـي عـام 2009 م ، ويعـزى ذلـك إلـى تـداعيات الأزمـة الماليـة العالميـة وأثرهـا علـى الأسعار العالمية.

أما في العام 2010 م تحول الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار عام 2009 إلى فائض بمبلـغ 1359.5 مليـون دولار في عام 2010 م بمعـدل 1046.8% وذلـك لإرتفـاع حصـيلة الصــادرات مــن 8257.1 مليــون دولار فــي عــام 2009 الــى 11404.3 مليون دولار فـي عـام 2010 بمعـدل 38.1%، ويعـزى ذلك في المقام الأول لإرتفاع أسعار صادرات المنتجات البترولية.

ويلاحظ إنخفاض الفائض في الميزان التجاري من 564.9 مليون دولار في عام 2010 م إلى 1470.9 مليون دولار في عــام

---

(1)[1] تقارير بنك السودان الملركزي لسنوات مختلفه

2011 م بمعدل 42.6% ، وذلك لإنخفاض حصيلة الصادرات من 11404.3 مليون دولار في عام 2010 م الى 9598.6 مليون دولار في عام 2011 م بمعدل 15.8% ويعزى إنخفاض قيمة الصادرات في المقام الأول لإنخفاض الكميات المصدرة من المنتجات البترولية (نتيجة لإنفصال جنوب السودان)[1].

(جدول رقم (1

أداء الميزان التجاري السوداني خلال الفترة 1993-2012م

(بملايين الدولارات الامريكية)

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	موقف الميزان التجاري
1993	417.3	944.9	-527.6
1994	535.6	1059.5	-559.9
1995	555.7	1184.5	-628.8
1996	620.2	1504.4	-884.2
1997	594.2	1579.7	-985.5
1998	595.7	1924.7	-1329
1999	780.1	1414.9	-643.8
2000	1806.7	1366.4	440.3
2001	1698.7	2024.8	-326.1
2002	1949.1	2152.8	-203.7
2003	2542.2	2536.1	6.1
2004	3777.8	3586.3	191.5
2005	4824.3	5946.0	-1121.7
2006	5656.6	7104.7	-1448.1

(1)[1] تقارير بنك السودان الملركزي لسنوات مختلفه

2007	8879.2	7722.4	1156.8
2008	11670.5	8229.4	3441.1
2009	8473.2	8528.0	-54.8
2010	11442.6	8839.4	2603.2
2011	9655.7	8127.6	1528.1
2012	3367.7	8338.0	4970.4

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي

(5-2) وضع سعر الصرف:[1]

مقدمة:

يمثل سعر الصرف قيمة العملة المحلية مقابل عملات الدول الأخري، ولسعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الإقتصادية التي تقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجارياً أو إستثمارياً، حيث أنه يحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية ، وكذلك يحدد العلاقات الدولية التجاية التي تتضمن نوعين من التدفقات الأولى تتمثل في السلع والخدمات عند إنتقالها من دولة إلى أخري من جانب المصدرين ، والثانية تتمثل في سداد قيمة هذه السلع من قبل المستوردين .

ومن الملاحظ من خلال الجدول رقم (2) أدناه أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي ظلت متقاربة في أغلب سنوات الدراسة ونرجع ذلك إلى:

- التدخل المباشر للحكومة في سعر الصرف ولفترات متقاربة وبصورة مكررة .
- دخول البترول ضمن الموازنة العامة للدولة أثر إيجابا على الإستقرار النسبي لسعر الصرف لعدد من السنوات .
- الدعومات الخارجية المباشرة .

ولكن من الملاحظ أن الفجوة بين السعرين بدأت تذيد بصورة واضحه إبتداءاً من العام 2011م وذلك بسبب إنفصال الجنوب وخروج البترول من الموازنة العامة للدولة.

---

(1)[1] تقارير بنك السودان الملركزي لسنوات مختلفة

(جدول رقم (2

يوضح أسعار الصرف الرسمية وأسعار السوق الموازي خلال
الفترة(1993-2012م) (الجنيه السوداني)

السنة	السعر الرسمي	السعر الموازي
1993	2.16	4.00
1994	4.00	4.91
1995	8.83	8.48
1996	1.46	1.48
1997	1.71	1.84
1998	2.37	2.40
1999	2.58	2.58
2000	2.5714	2.5740
2001	2.5835	2.6140
2002	2.6334	2.6464
2003	2.6011	2.6164
2004	2.5793	2.6059
2005	2.4305	2.4626
2006	2.1623	2.2297
2007	2.0033	2.0121
2008	2.0913	2.1143
2009	2.243	2.6800
2010	2.9330	2.9887
2011	2.670	2.881
2012	4.398	5.600

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

تحليل تأثير سياسات سعر الصرف علـي الميـزان(1-2-4) التجاري(ميزان المدفوعات)[1]

يمثل ميزان المدفوعات حصيلة إفرازات الأداء الإقتصادي في النشاط الإقتصادي الخارجي مثل التصـدير والإسـتيراد والتحـويلات الخاصـة وتحركـات رأس المـال ،وعليـه يعتـبر ميـزان المـدفوعات مرآة النشـاط الإقتصـادي فـي مجـال الإنتـاج والإسـتثمار والإدخـار ،ويتأثر موقف الميزان بالأداء المالي والنقدي وبما يترتب علي ذلك من تغيرات في نظام سعر الصرف .

وبالتـالي تـؤثر سياسـات سـعر الصـرف علـى كـل مـن الصـادرات والواردات السـودانية ،ممـا أدى إلـى إتسـاع الفجـوة فـي الميـزان التجاري السوداني، ومن الملاحظ عدم واقعية سعر الصرف (خلال فترة الدراسة) ،حيث تميزت هذه الفترة بأسعار صرف غير حقيقية وغير مستقرة، بل وفي بعض الأحيـان كـان يوجـد أكـثر مـن نظـام لسـعر الصـرف ،ولـم تسـتطيع السياسـات الـتي أتبعـت للإحتفـاظ بنظام سعر صرف موحد لفترات طويلة ،مما أدي إلي تآكل وتراجع الثقة فـي السياسـات الإقتصـادية المتعلقـة بنظـام سـعر الصـرف ،ونتـج كـل ذلـك مـن الهيكـل المـالي الهـش نتيجـة لتـدهور أداء الإيــرادات العــامه كنســبة للناتــج المحلــي الإجمــالي خلال عــدة سنوات ،وذلك حيث بلغت النفقات العامه بمـا فـي ذلـك إلتزامـات سـداد القـروض ثلاثـه أضـعاف الإيـرادات العامـة والإسـتدانة مـن النظام المصرفي .

-: أسباب التدهور في الميزان

بدأ التدهور في موقف الحساب الجـاري بميـزان المـدفوعات منـذ منتصف السبعينات نتيجة لعوامل داخلية وخارجية أهمها :

1. النمو المتدني والبطئ للإنتاج وخاصة سلع الصادر الأساسية .
2. إرتفاع معدلات الإستهلاك في القطاعين العام والخاص .
3. نظام سعر الصرف غير الواقعي وغير المحفز للصادر .
4. إرتفاع الأسعار العالمية لمعظم سلع الإستيراد الأساسية خاصـة أسعار المواد البترولية والسكر ومدخلات الإنتاج الزراعية .
5. النمو الحاد في مديونية السودان .

وفـي الفـترة (1978-1981م) بـدأ الـتركيز فـي جهـود الإصـلاح الهيكلي والمؤسسي بهدف رفع الإنتاجية ،وفـي جـانب السياسـات الماليــة تركــزت الجهــود علــي تقليــل الإســتدانة مــن النظــام

---

(1)[1] مـأمون محمـد سـيدأحمد علـي ،سـعر الصـرف وأثـره علـي ميـزان المـدفوعات السـوداني (1996-2003م) رسالة ماجستير جامعة النيلين 2005م ص 45-46

المصـرفي ،وكـل هـذا يـؤدي إلـي تحسـين موقـف الميـزان إذ أنـه إستمر يعاني من ضـغوط نتيجـة لتـدهور شـروط التبـادل التجـاري خاصــة فــي الفــترة (1980-1982) إلــي جــانب تزايــد الــديون المستحقة الدفع.

وكـذلك يعتـبر موقـف نظـام المـدفوعات وأداء الحسـاب الجـاري ونظام سعر الصرف ضمن أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلـي ، وكما ذكرنا أن الحساب الجاري ونظام سعر الصـرف يعتـبران مـن أهم المؤشـرات الإقتصـادية المتغيـرة ، والـتي بطبيعتهـا المتحركـة تؤثر علي كل مفاصل الإقتصاد[1].

لقد إهتمت الدولة منذ العام 1992م بإزالة التشـوهات فـي القطاع الخارجي عن طريق سياسة توحيد سـعر الصـرف ،وتحديـد التعامل في النقد الأجنبي ولكن المعالجات التي تمت لم تكـن فـي إطار برنامج إصلاحي شامل، بل أن كل المؤشرات الـتي أدت إلـى تسارع الضـغوط علـى الطلـب الكلـي وبالتـالي إلـى الجمـوح فـي معدلات التضخم كانت خارج إطار تلك المعالجات لذا فشـلت تلـك المعالجات في تحقيق إستقرار مستدام في سعر الصرف، وعـادت التعددية في نظام سـعر الصـرف خلال فـترة وجيـزة مـن توحيـده ،وإتسعت الفجوة يين سعر الصرف الرسـمي وسـعر الصـرف فـي السـوق المـوازي فبلغـت الفجـوة 23% فـي نهايـة العـام 1996م ،وكل هذا أدي بدوره إلي زيـادة الخلـل فـي جـانب العـرض الكلـي الذي أدي بدوره إلي تراجع الإنتاج المـوجه للصـادر، وبالتـالي يتـأثر ميزان المدفوعات فيتعذر علي الدولة الوفاء بإلتزاماتها نحو ســداد الديون فتتوقف تدفقات القروض، ومن ثم تعجز الدولة عن مقابلـة إلتزاماتها نحو تسديد فواتير إستيراد السلع الأساسية من مــدخلات الإنتاج .،أستخدمت الدولة خلال الفترة (1997-2000) عدة آليـات وفـي مراحـل متعـددة كم ا إتخـذت عـدة سياسـات وإجـراءات تـم تنفيـذها بتـدرج إسـتهدفت إصـلاح سـوق النقـد الأجنـبي، وبالتـالي محاولــة تحســين موقــف الحســاب الخــارجي ومــن ثــم ميــزان المدفوغات ، وكان ذلك بتضييق الفجوة تدريجيا بين سـعر الصـرف الحر المتعامل به آنذاك وبين االسوق الموازي ،والوصول في نهاية الأمــر إلــي إزالــة الفجــوة كليــا وتوحيــد ســعر الصــرف المســتقر والواقعي والمرن والذي تحدده قوي السوق ،وفي مارس 1997م تم تطبيق نظـام جديـد وتحديـد سـعر الصـرف يقـود إلـي التوحيـد التدريجي وهو مايعرف بنظام سعر الصرف (الزاحف) وبنـاءاً علـى

---

(1) مرجع سابق ص 45-46[1]

التعديل الذي أدخل على هذا النظام ليتفق مع الوضع السائد عندئذ [1] في أسواق نظام سعر الصرف في السودان تم تعديل النظام بنظام الهلب مع الممر المتحرك وبموجب هذا النظام يتم تحديد سعر الصرف بواسطة لجنة مكونة من ممثلي المصارف السودانية وممثل لبنك السودان وممثل للصرافات المرخص لها ، وكان عمل تلك اللجنة ينحصر في تحديد سعر الصرف علي ضوء معطيات العرض والطلب علي النقد الأجنبي في السوق يوميا ، ويسمح هذا النظام الجديد للمصارف والصرافات بالتحرك حول هذا السعر المحدد بمعدل 2%علي السعر المحدد كحد أعلي أو التخفيض بنسبة 2% كحد أدني ، وأستمر هذا النظام بنجاح كبير حتي تم إلغاءه وإستبداله بآلية أخري في أكتوبر 1998م بعد أن إستنفد غرضه في خطة البرنامج المتدرج ونجح هذا النظام في التخفيض التدريجي للفجوة بين سعر الصرف المتعامل به تحت هذا النظام وسعر الصرف في السوق الموازي من 23% في ديسمبر 1996م إلي 6.9% في نهاية ديسمبر 1997م وتم التوحيد نهائيا في أكتوبر 1998م ،وخلال الفترة من 1999-2002م وضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي الهيكلي متوسط الأجل إتبعت الإدارة الإقتصادية في جانب القطاع الخارجي وبالأخص في جانب نظام سعر الصرف الإستمرار في إتباع نظام سعر الصرف الموحد المرن، وذلك من خلال إتباع السياسات النقدية السليمة لإحداث الإستقرار في سعر الصرف والبدء في تحقيق إحتياطي من النقد الأجنبي .

(جدوا رقم (3

وضع الناتج المحلي الإجمالي

(بملايين الدولارات)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1993	948.45
1994	1881.29
1995	4049.74
1996	10478.14
1997	16137.37
1998	21935.91
1999	27058.81
2000	33662.71
2001	37629.74
2002	42835.54
2003	49713.36

(1)[1] المرجع السابق ص 46-47

2004	49106.62
2005	64328.76
2006	80015.78
2007	93299.65
2008	127746.9
2009	135659
2010	162203.9
2011	186689.9
2012	243412.8

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي

(3-4)بناء وتقدير النموذج الإقتصادي:-

توصيف النموذج القياسي المقترح :

تلعب النماذج القياسية دوراً مهماً في التحليل الإقتصادي ، كذلك في دراسة البدائل الإقتصادية والإجتماعية لعملية التنمية الإقتصادية ، سواء كان ذلك في المدى الطويل أو المدى القصير .

وإنتشر إستخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات الإقتصادية والإجتماعية بشكل واسع في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك لسببين:

أولهما: أن النماذج القياسية اصبحت أداة من أدوات التحليل الإقتصادي والإحصائي تساعد على حقيقة التعرف للمتغيرات الإقتصادية ، ومدى إرتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف على تأثير كل منها على الأخرى ، وإستخلاص النتائج التي يتعذر المنطق العادي إدراكها بسهولة .

ثانيهما : ظهور الحاسبات الإلكترونية وحدوث التطور الهائل فيها أتاح إستخدام المنهج الرياضي في حل المشاكل الرياضية المعقدة بسهولة ، إلى جانب الثقة في الحسابات وفي الحل .

إن أول خطوة يبدأ بها الباحث عند إستخدام النماذج القياسية هي توصيف النموذج الذي سيتولي بواسطته دراسة الظاهرة ، وهناك عدة خصائص يجب أن تتوفر في اي نموذج إقتصادي منها[1]:

1- مطابقة النظرية الإقتصادية بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح .

1) طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، (السودان جي تاون للنشر 2005م) ص 3

2- قدرتـة علـى توصـيف المشـاهدات بحيـث يكـون متناسـقآ مـع السلوك الفعلي مع للمتغيرات الإقتصادية التي تحدد العلاقة بين المتغيرات .

3- دقة تقدير المعلمات ، أن هذه التقديرات يجب أن تكـون أفضـل تقريـب للمعلمـات الحقيقيـة، وتـأتي هـذه الدقـة مـن إتصـاف التقـديرات بصـفات مرغوبـة يحـددها الإقتصـاد القياسـي مثـل خاصية عدم التحيز .

4- قـدرة النمـوذج الإقتصـادي علـى التنبـؤ ، بحيـث يعطـي تنبـؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المتعددة .

5- خاصية البساطة إذ أن النموذج الإقتصادي يجب أن يبرز العلاقــة الإقتصادية بأقصـي حـد ممكـن مـن البسـاطة فكلمـا قـل عـدد المعادلات وكان شكله الرياضي أبسط أعتبر النموذج الإقتصادي أفضل من غيـرة شـريطة أن لا يكـون علـى حسـاب الدقـة فـي التقدير.[1]

مرحلة توصيف النموذج القياسي(1-3-4) :

أن بناء النموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الإقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات ، لذا تعد هذه المرحلة هي أولـي وأهـم مراحـل نمـاذج الإقتصـاد القياسـي حيـث يتـم تحديـد متغيرات النموذج ،والتي تقسم إلى متغيـرات داخليـة والـتي تحـدد قيمهـا مــن خلال النمــوذج ، ومتغيــرات خارجيــة مســتقلة وهــي متغيرات تحدد قيمها خارج النموذج ، كما يتوقف على نـوع الصـيغة الرياضـية لمعادلـة مـا (خطيـة أو غيـر خطيـة) علـى مـا تقترحـة النظرية الإقتصادية وما يوحي بة شـكل إنتشـار النقـاط ومـا أثبتتـة الدراسات التطبيقية السابقة ، كما يتحدد في هذه المرحلـة إشـارة حجم المعلمة بالإستناد على النظرية الإقتصادية.[2]

تحديد متغيرات النموذج :

يمكن تحديد متغيرات النموذج من عدة مصادر اهمها النظرية الإقتصادية ، والدراسات السابقة ، والظاهرة محل الدراسـة ، وقـد تم تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالي :

أ/ **المتغير التابع** :

-: الميزان التجاري

---

(1)[1] عادل عبدالله ، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، 1996، ص 11.

2 بسام يونس ابراهيم واخرون ، الاقتصاد القياسي ، (الخرطوم السودان ،دار عزة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2002 ، ص22,

هـو عبـارة عـن سـجل يتـم فيـه تقييـد كافـة المعـاملات التجاريـة المنظورة من السلع سواء كـانت صـادرات أو واردات مثـل (الأرز، القطن،القمح،وغيرها).

ب / المتغيرات المستقلة :

1.سعر الصرف الرسمي(EX):

يعـرف بـأنه معـدل تبـادل العملات الأجنبيـة مقابـل العملـة الوطنية . وهو سعر العملة المحلية بالنسـبة للعملات الأجنبيـة وهـو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة . وقد تم أخذ سـعر صـرف الجنيه مقابل الدولار .[1)]

2.سعر الصرف الموازي(EQ):

هومعـدل تبـادل العملات الأجنبيـة مقابـل الجنيـه السـوداني فـي السوق الموازي

3.الناتج المحلي الإجمالي(GDP):

يعرف بأنه(القيمه الإسميه أو الحقيقية) للسلع النهائية المنتجـة خلال فـترة زمنيـة معينـه(عـادة سـنه واحـده) باسـتخدام المـوارد الاقتصـاديه لبلـد أو لاقليـم مـا والخاضـعه للتبـادل فـي الاسواق، على وفق التشريعات المعتمده، بغض النظر إن تـم هـذا الناتج في الداخل أو في الخارج.

4.المتغير العشوائي u

ويطلق عليه حد الخطأ وهو عنصر مستقل يضاف إلي النموذج وهو الذي يميز النمـوذج الإقتصـادي الرياضـي عـن النمـوذج الإقتصـادي القياسي ، حيث يمثل المتغيرات التي تؤثر علـي النمـوذج ويصـعب أخذها في الإعتبار ، وبالتالي حكمها إحتمالي ويرمز له في الأدبيات الإقتصادية بالرمز (Ui)

تحديد الشكل الرياضي للنموذج(2-3-4) :

لاتعطي النظرية الإقتصادية معلومات كافية بشان طبيعة الدوال ولذلك يمكن إسـتخدام اسـلوب التجريـب فـي الاشـكال الرياضـية المختلفة ، ويقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعـادلات الـتي يحتويها النموذج (فقد يكون نموذج خطي او غير خطـي)والشـكل الرياضـي للنمـوذج يوضـح أن الميـزان التجـاري دالـة فـي سـعر الصـرف الرسـمي ، وسـعر الصـرف المـوازي والناتـج المحلـي الإجمالي :

النموذج الأول :
تقدير نموذج الميزان التجاري عن طريـق سـعر الصـرف الرسمي والناتج المحلي الإجمالي:
أولا :الشكل الرياضي

$$TB = B_0 + B_1 EX + B_2 GDP + Ui$$

حيث أن:
Tb = الميزان التجاري
Ex = سعر الصرف الرسمي
Gdp= الناتج المحلي الإجمالي
Ui=المتغير العشوائي

ثانيا:تحديدالإشـارات المسـبقه للمعـالم وفقـاً للنظريـة الإقتصادية :
يتعيــن توقعــات نظريــة مســبقه عــن إشــارة معلمــات النظريــة الإقتصادية محل القيـاس وتعتـبر مهمـة حـتي يتـم إختبـار المـدلول الإقتصادي للمعلمات المقدرة :
1.موجبــة إذا كــانت المتغيــرات (B_0) يتوقــع أن تكــون إشــارة التفسيرية تساوي صفر.
2.معامل سعر الصرف الرسمي موجبة (B_1)يتوقع أن تكون إشارة لأنه وفقـاً للنظريـة الإقتصـادية توجـد علاقـة طرديـة بيـن الميـزان التجاري وسعر الصرف الرسمي.
3.معامـل الناتـج المحلـي الإجمـالي (B_2) يتوقع أن تكون إشـارة موجبة لأنه وفقاً للنظرية الإقتصادية توجد علاقة طردية بيـن الناتـج المحلي الإجمالي والميزان التجاري.

نتائج تقدير الصيغة الخطية :
(جدول رقم (4

تقدير الدالة الخطية للميزان التجاري بسعر الصرف الرسمي والناتج المحلي الإجمالي:

Prob
0.0213
0.2997
0.0001

D.W
2.175703

المصدربيانات الدراسة
اعداد الباحث من نتائج برنامج EVIEWS.

المعادلة المقدرة :

Tb=-1551.243+0.018717GDP+176.2078EX

أولاً: تقييم النتائج وفقآ للمعيار الإقتصادي :

1. إشارة المقدرة الذاتية للميزان التجاري سالبة وهي لا تتفق مع النظرية الإقتصادية .
2. إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
3. إشارة معامل سعر الصرف الرسمي موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية

ثانياً: التقدير وفقآ للمعيار الأحصائي :

يتضح أن جميع معاملات متغيرات النموذج القيم الإحتمالية لها أثبتت معنويتها عند مستوي معنوي 5% ما عدا سعر الصرف الرسمي (0.2997).

إختبار جودة التوفيق :

ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح انه يساوي ((R- squared) معامل التحديد 0.60) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة 60% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الميزان التجاري) والباقي عبارة عن 40% عبارة عن اثر المتغيرات الأخري غير المضمنة في النموذج وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج .

إختبار F:

يستخدم هذا الأختبار معنوية الأنحدار ككل ويسمي بانحدار التوثيق الكلي وقد ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F 0.000) وهذه F(اذ نجد أن مستوى الدالة لقيمة (0.05) وهي قيمة أقل من دالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

ثالثاً: تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار القياسي :

الارتباط الذاتي :

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الأرتباط الذاتي للبواقي وتظهر قيمة الأختبار دير بن واتسون من الجدول (1.71) وتشير هذه القيمة الي عدم وجود مشكلة الأرتباط الذاتي وذلك لأن القيمة المقدرة (تقترب من القيمة المعيارية للاختبار وهي (2

تحديد الشكل الرياضي للنموذج(2-3-4) :

لاتعطي النظرية الإقتصادية معلومات كافية بشان طبيعة الدوال ولذلك يمكن إستخدام اسلوب التجريب في الاشكال الرياضية المختلفة ، ويقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (فقد يكون نموذج خطي اوغير خطي)والشكل الرياضي للنموذج يوضح أن الميزان التجاري دالة في سعر الصرف الرسمي ، وسعر الصرف الموازي والناتج المحلي الإجمالي :

النموذج الثاني :

تقدير نموذج الميزان التجاري عن طريق سعر الصرف الموازي والناتج المحلي الإجمالي:

أولا :الشكل الرياضي

$$TB = B_0 + B_1 EQ + B_2 GDP + Ui$$

حيث أن:

TB = الميزان التجاري

B_0 = ثابت النموذج

EQ = سعر الصرف الموازي

GDP= الناتج المحلي الإجمالي

Ui=المتغير العشوائي

ثانياً:تحديدالإشارات المسبقه للمعالم وفقاً للنظرية الإقتصادية :

يتعين توقعات نظرية مسبقه عن إشارة معلمات النظرية الإقتصادية محل القياس وتعتبر مهمة حتي يتم إختبار المدلول الإقتصادي للمعلمات المقدرة :

1. موجبة إذا كانت المتغيرات (B_0) يتوقع أن تكون إشارة التفسيرية تساوي صفر.
2. معامل سعر الصرف الموازي موجبة (B_1)يتوقع أن تكون إشارة لأنه وفقاً للنظرية الإقتصادية توجد علاقة طردية بين الميزان التجاري وسعر الصرف الموازي.

3. معامـل الناتـج المحلـي الإجمـالي (B_2) يتوقع أن تكون إشـارة موجبة لأنه وفقاً للنظرية الإقتصادية توجد علاقة طردية بيـن الناتـج المحلي الإجمالي والميزان التجاري.

نتائج تقدير الصيغة الخطية :

جدول رقم (5) تقدير الدالة الخطية للميزان التجاري بسعر الصرف الموازي والناتج المحلي الإجمالي:

Prob
0.0106
0.1625
0.0001

D.W
2.325138

المصدر:بيانات الدراسة
اعداد الباحث من نتائج برنامج EVIEWS.

المعادلة المقدرة :

TB = -1740.267+227.0574EQ+0.018591GDP

أولآ: تقييم النتائج وفقآ للمعيار الإقتصادي :

1. إشارة المقدرة الذاتية للميزان التجاري سالبة وهي لا تتفق مع النظرية الإقتصادية .
2. إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
3. إشارة معامل سعر الصرف الموازي موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية

ثانياً: التقدير وفقآ للمعيار الأحصائي :

يتضح أن جميع معاملات متغيرات النموذج القيم الإحتمالية لها أثبتت معنويتها عند مستوي معنوي 5% ما (عدا سعر الصرفالموازي (0.1625).

إختبار جودة التوفيق :

ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح انه يساوي ((R- squared) معامل التحديد 0.62) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة 62% من التغيرات التي تحدث في المتغير

التابع (الميزان التجاري) والباقي عبارة عن 38% عبارة عن اثر المتغيرات الأخري غير المضمنة في النموذج وهذه القيمة تدل علي جودة توفيق النموذج

إختبار F:

يستخدم هذا الأختبار معنوية الأنحدار ككل ويسمي بانحدار التوثيق الكلي وقد ثبتة معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F 0.000) (اذ نجد أن مستوى الدالة لقيمة F(وهذه وهي قيمة أقل من (0.05) دالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

ثالثاً: تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار القياسي :

الارتباط الذاتي :

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الأرتباط الذاتي للبواقي وتظهر قيمة الأختبار دير بن واتسون من الجدول (2.325) وتشير هذه القيمة الي عدم وجود مشكلة الأرتباط الذاتي وذلك لأن القيمة المقدرة تقترب من القيمة المعياريةللاختباروهي(2)

مقارنة بين النموذجين :

من خلال تقدير النمذجين أعلاه أتضح الأتي:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الميزان التجاري (التحسن في وضع الميزان التجاري) والناتج المحلي المحلي الإجمالي يعني كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي إنعكس ذلك إيجاباً علي الميزان التجاري.
2. حسب النظرية الإقتصادية هناك علاقة طردية بين التحسن في سعر صرف الجنيه السوداني ووضع الميزان التجاري ، ولكن من خلال التقدير للنموذجين أعلاه نجد أن سعر الصرف الرسمي والموازي غير معنويين ونرجع ذلك لسببين :

أ. سياسة التحرير أغرقت السوق بالمنتجات المستوردة ذات التكاليف الأقل وبالتالي خروج معظم المنتجات المحلية من السوق العالمية، نسبة لإرتفاع تكاليفها، وبالتالي أصبح السوق يعتمد كلياً علي السلع المستوردة ، وعند إنخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية أصبحت أسعار هذه السلع في إرتفاع مما أثر سلباً على الميزان التجاري ومن ثم على الإقتصاد ككل.

ب. ظلت الدولة تمارس التحرير الإقتصادي بأوجهه المختلفة فعملت الدولة على تخفيض سعر الصرف لأكثر من مره خلال

فترة الدراسة بهدف زيادة الصادرات وبالتالي تخفيـض العجـز فـي الميـزان التجـاري ،ولكـن الملاحـظ كـل ذلـك لـم يحـدث، ونرجـع السبب في ذلك إلـى عـدم وجـود جهـاز إنتـاجي مـرن يسـتطيع أن يدعم الإنتاج ويساهم إيجاباً في تحسين وضع الميزان التجاري .

مناقشة الفرضيات:

تؤكد نتائج الدراسة بأن المتغيرات المستقلة فيالنموذج الأول(سعر الصرف الرسمي والناتـج المحلـي الإجمـالي) فهـي مسـئوولة عـن من التغيـر الـذي يحـدث فـي المتغيـر(Adjusted R-squared=55%) التابع(الميزان التجاري) والباقي 35%هوعبارة عن أثر المتغيــرات العشوائية غير المضمنة في النموذج.

أما المتغيرات المستقلة في النموذج الثاني(سعر الصرف الموازي Adjusted) والناتــج المحلــي الإجمــالي) فهــي مســئوولة عــن من التغير الذي يحدث في المتغير التابع(الميزان(R-squared=57% التجاري) والباقي 33%هوعبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غيـر المضمنة في النموذج.

الفرضية الأولي:

سياسة التحريـر الإقتصـادي أثـرت إيجابـاً علـي الميـزان التجاري في بعض السنوات خلال فترة الدراسة .

منالملاحظحسبالتقاريرأعلاهأنالميزانالتجاريومنذبدايةسياسةالتحريرإ نخفضــالعجزفيهفيالعام 1999مــن -1329فيالعــام 1998إلــي -643.8 فيالعام 1999حققفائضفيالسنوات (،2000،2003،2007 2008) أمافيـالأعوام 2010و2011إنخفضالفائضـب 2603.2 و 1528.1. عليالتوالي، وعاد ليحقق فائضب 4970.4فيالعام 2012م

ويعزى السبب في كل هذا سواء كان تخفيض العجز في الميزان التجاري أو تحقيق فائض فيه إلي العائد من العملات الصعبة من تصدير البترول أو إستدانة الحكومة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

الفرضية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين سعر الصرف وتخفيض العجز في الميزان التجاري .

منخلال التحليل إتضح أن هناك فعلاُ علاقة ذات دلالة إحصائية من خلال مطابقتها للنظرية الإقتصادية وأيضاً قيمة معامل سعر الصرف الرسمي (176.2078) وهي موجبة تدل على العلاقة الطردية بين سعر الصرف يرجع إلي تحييد سعر (prob=والميزان التجاري ، وعدم معنويتها(0.2997 الصرف عن طريق تدخل الدولة في سعر الصرف، بمعني الوضع الطبيعي وحسب منطوق النظرية الإقتصادية يؤثر سعر الصرف علي الميزان التجاري في حالة ترك توازن سعر الصرف يتم عن طريق آلية السوق (العرض والطلب) .

الفرضية الثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وتحسين وضع الميزان التجاري

من خلال التحليل إتضح أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري وذلك حسب معامل الناتج المحلي الإجمالي (0.018591) وهذا يعني رفض فرض العدم القائل بأن لاتوجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري وقبول الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري .

(4-5)النتـــــائج والتوصـــيات:

أولاً: النتائج :

1. أثرت سياسة التحرير الإقتصادي إيجاباً على الميزان التجاريوذلك لعدد من السنوات خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى دخول مورد البترول كمورد أساسي يعتمد عليه في توفير العملات الصعبة بالإضافه إلي سياسات الدولة خاصة عن طريق تخفيض سعر الصرف كآلية لزيادة الصادرات وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري .

2. تؤكـد نتائـج الدراسـة بـأن المتغيـرات المسـتقلة فيـالنموذج الأول(سـعر الصـرف الرسـمي والناتـج المحلـي الإجمـالي) فهـي مسئوولة عن من التغير الـذي يحـدث(Adjusted R-squared=55%) في المتغير التابع(الميزان التجاري) والباقي 35%هوعبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة في النموذج ولذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين سعر الصرف وتحسن وضع الميزان التجاري (توجد علاقة طردية).

3. والمتغيـرات المسـتقلة فـي النمـوذج الثـاني(سـعر الصـرف (Adjusted الموازي والناتج المحلي الإجمالي) فهـي مسـئوولة عـن من التغير الذي يحدث في المتغير التابع(الميزان(R-squared=57% التجاري) والباقي 33%هوعبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غيـر المضمنة في النموذج. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وتحسن وضع الميزان التجاري (توجد علاقة طردية).

ثانياً: التوصيـــــات

1. يجب عدم تحييد سعر الصرف بتدخل الحكومة في سوق الصرف لكي يؤدي سعر الصرف تأثيره المباشر على الميزان التجاري ويساهم في تقليل عجزه .

2. يجب مراقبة الأسعار بصورة لاتتعارض مع سياسة التحرير الإقتصادي .

3.العمل علي التكامل بين سياسة التحرير الإقتصادي وكل القطاعات الإنتاجية الأخرى حتي تؤدي سياسة التحرير أهدافها المنشودة.
4. يجب إستغلال الموارد (الزراعة ، الذهب ، وغيرها) حتي تساهم في زيادة الدخل القومي ومن ثم يعود ذلك إيجاباً علي الإقتصاد السوداني ككل.

المراجع والمصادر:

أولا : القرآن الكريم

(سورة العلق (1-4

ثانياً :الكتب

1- أحمد رمضان نعمة وآخرون ،مبادئ الإقتصاد الكلي ،كلية التجارة ،الدار الجامعية 2004م.
2- د.بابكر الفكي المنصور ، قضايا سودانية معاصرة ،جامعة السودان ، أرو للنشر.
3- بسام يونس ابراهيم واخرون ، الاقتصاد القياسي ،(الخرطوم السودان ،دار عزة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2002م.
4- خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، عمان: دار وائل للنشر،2004م.
5- د.خالد حسن البيلي ،الإقتصاد الدولي ،جامعة السودان ، أرو. للطباعة والنشر ،نوفمبر 2011م.
6- أ.د رائد عبد الخالق عبدالله وآخرون ، التمويل الدولي ،دار الأيام للنشر عمان ، الأردن ،2013م
7- د.طه محمد بامكار ،التخطيط والتنمية الإقتصادية في السودان ،دار عزة للنشر ،الخرطوم 2010 م
8- طارق فاروق الحضري ،الإقتصاد الدولي ،المكتبة العصرية ، مصر 2011م.
9- طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسي (التطبيقي ، (السودان جي تاون للنشر 2005م
10- عادل عبدالله ، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، 1996م..
11- د.عبد القادر محمد عبدالقادر، إتجاهات حديثة في التنمية ،كلية التجارة ،الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002-2003م.

12- د.عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ،الجزء الأول
13- د.فالح أبوعامرية ، الخصخصة وتأثيراتها الإقتصادية ،دار أسامة للنشر ،عمان، الاردن، 2010م.
14- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر،2005م.

ثالثاً :رسائل جامعية:

1. أسامه علي محمد علي، أثر سعر الصرف على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، إقتصاد 2005م
2. الصديق عثمان كرار رسالة ماجستير ،تغير سعر الصرف وأثره علي الإقتصاد السواني (1999-2012م)الاكاديمية للدراسات الاستراتيجية 2013م.
3. زين العابدين عبدالله الخروي، أثر العولمة في الإقتصاد السوداني في ظل سياسة التحرير الإقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة السودان ، كلية الدراسات العليا ، إقتصاد 2010م.4
4. عبدالله أحمد عبدالله أبوبكر ، أثر سياسة التحرير الإقتصادي في معدلات التضخم (1980-2010م) ، رسالو ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان 2010م.

5.مأمون محمد سيدأحمد الفكي ،سعر الصرف وأثره علي ميزان المدفوعات بالإشارة إلى السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، إقتصاد 2005م

رابعاً :التقارير

(تقارير بنك السودان المركزي في الفترة من (1993-2012

الملاحق:

ملحق رقم (1) بيانات الدراسة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	السعر الرسمي	السعر الموازي	موقف الميزان التجاري
1993	948.45	2.16	4.00	-527.6
1994	1881.29	4.00	4.91	-559.9
1995	4049.74	8.83	8.48	-628.8

1996	10478.14	1.46	1.48	-884.2
1997	16137.37	1.71	1.84	-985.5
1998	21935.91	2.37	2.40	-1329
1999	27058.81	2.58	2.58	-643.8
2000	33662.71	2.5714	2.5740	440.3
2001	37629.74	2.5835	2.6140	-326.1
2002	42835.54	2.6334	2.6464	-203.7
2003	49713.36	2.6011	2.6164	6.1
2004	49106.62	2.5793	2.6059	191.5
2005	64328.76	2.4305	2.4626	-1121.7
2006	80015.78	2.1623	2.2297	-1448.1
2007	93299.65	2.0033	2.0121	1156.8
2008	127746.9	2.0913	2.1143	3441.1
2009	135659	2.243	2.6800	-54.8
2010	162203.9	2.9330	2.9887	2603.2
2011	186689.9	2.670	2.881	1528.1
2012	243412.8	4.398	5.600	4970.4

المصدر تقارير بنك السودان لسنوات مختلفة

(ملحق رقم (2

تحليل الميزان التجاري بالسعر الرسمي:

Dependent Variable: TB
Method: Least Squares
Date: 09/09/14 Time: 12:17
Sample: 1993 2012
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1551.243	611.8721	-2.535240	0.0213
EX	176.2078	164.7346	1.069647	0.2997
GDP	0.018717	0.003732	5.014580	0.0001

R-squared	0.602523	Mean dependent var	341.0900
Adjusted R-squared	0.555761	S.D. dependent var	1676.773
S.E. of regression	1117.590	Akaike info criterion	17.01322
Sum squared resid	21233126	Schwarz criterion	17.16258
Log likelihood	-167.1322	F-statistic	12.88489
Durbin-Watson stat	2.175703	Prob(F-statistic)	0.000393

(ملحق رقم 3)

تحليل الميزان التجاري بالسعر الموازي

Dependent Variable: TB
Method: Least Squares
Date: 09/09/14 Time: 12:21
Sample: 1993 2012
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1740.267	605.7527	-2.872901	0.0106
EQ	227.0574	155.5042	1.460137	0.1625
GDP	0.018591	0.003630	5.121867	0.0001

R-squared	0.623046	Mean dependent var	341.0900
Adjusted R-squared	0.578699	S.D. dependent var	1676.773
S.E. of regression	1088.355	Akaike info criterion	16.96020
Sum squared resid	20136782	Schwarz criterion	17.10956
Log likelihood	-166.6020	F-statistic	14.04918
Durbin-Watson stat	2.325138	Prob(F-statistic)	0.000250